



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
"ديوان المظالم"

معرفة المواطن الفلسطيني بحقوقه وحياته الاساسية

دراسة مسحية

اعداد

د. سائد جاسر ذرة

كانون اول 2019

مكونات التقرير

4	مقدمة
7	1. هذا المسح
7	1.1 أهداف المسح
8	2.1 منهجية الدراسة
9	3.1 العينة المبحوثة
11	4.1 خصائص عينة المبحوثين 18 سنة فأكثر:
14	5.1 خصائص عينة الاطفال:
16	نتائج المسح
16	2. مدى معرفة المواطن الفلسطيني بحقوقه في الإطار العام
16	1.2 استمارة الاشخاص من 18 عام فما فوق
16	1.1.2 مؤشرات عامة حول الحقوق والحريات
20	2.1.2 الحقوق المدنية
23	3.1.2 الحقوق السياسية
25	4.1.2 الحقوق الاقتصادية
27	5.1.2 الحقوق الاجتماعية
30	2.2 استمارة الاشخاص من 12-17 عام
40	3. نتائج المسح: إدراك المواطن الفلسطيني لتعرضه لانتهاك حقوقه (اليات الحماية)
42	4. نتائج المسح: معرفة المواطن بالآليات الوطنية والدولية للترويج لحقوق الانسان وحمايتها:
45	5. نتائج المسح: استطلاع الممارسات الفعلية للمواطن الفلسطيني تجاه حقوق الانسان ضمن بيئته.

يمثل غياب المعرفة بالحقوق فرصة لإهمالها، وعدم المطالبة بها، مما يفتح المجال لعملية انتهاكها، ومع غياب المعرفة تتحول هذه الانتهاكات الى واقع معاش يكرس بالممارسة اليومية، ويتحول الى عادة ونمط معيشة يستسلم فيه المنتهكة حقوقهم لسلطة وجبروت المنتهكين ويواسون أنفسهم المنكسرة والمظلومة بسوء قدرهم وبعسر ما قسمته لهم الحياة من نصيب.

وضعت القوانين والأنظمة، بالأساس، لتنظيم حياة الجماعة وبما يشمل على ضمان قيام كل فرد من الجماعة بواجباته وبالمقابل يحصل على حقوقه، حتى تتمكن الجماعة من العيش المشترك. وارتكزت عملية التشريع بالأساس على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة في الحقوق وفي الواجبات ومنع كافة اشكال الاعتداء على هذه الحقوق او الانتقاص منها.

بفعل قوتها القانونية، توضع القوانين والتشريعات التي تضمن الحقوق الأساسية لكل مواطن موضع التنفيذ، ومن المفترض ان تطبق هذه القوانين بشكل تلقائي، بحكم التوافق عليها مجتمعيا من خلال إقرارها من قبل السلطة التشريعية او التصويت المباشر عليها، عند اجراء الاستفتاء، بغض النظر عن معرفة المواطن بهذه الحقوق والحریات. الا ان الواقع يشير الى عملية معقدة من علاقات القوة ما بين السلطات والمواطنين، اذ تسعى الأولى الى تمكين ذاتها واطباق سيطرتها على مجريات الأمور، وفي طيات هذا السعي تقوم السلطة التنفيذية بانتهاك حقوق المواطنين والحد من حرياتهم، او فئات معينة منهم، وتنزع الى السيطرة بالقوة والاستحواذ على السلطة بما يخدم تجيير المنافع لمصالح الفئات المتنفة فيها. وهنا تبرز أهمية المعرفة بالحقوق والحریات، حيث تمثل هذه المعرفة مدخلا للسعي من اجل الحصول على الحقوق والحریات وتمثل أرضية للمطالبة بهذه الحقوق ومنع انتهاكها.

يمثل الوعي او المعرفة بالحق خطوة أولى واساسية للمطالبة به، والدفاع عنه ومنع انتهاكه او اسقاطه والحصول على الحق نفسه. غياب المعرفة يعني ببساطة اسقاط المطالبة بالحق من قبل المواطن لجهله بهذا الحق وبالتالي عدم معرفته بان له حقوق او حريات عامة تنتهك او يتم حرمانه منها، مما يجعله مغيبا عن مواطنته غير مدرك لدوره الحقيقي في المشاركة والنهوض في مجتمعه. ويتيح هذا الجهل الفرصة أوسع لتفرد السلطة بفرد اراداتها وتشكيل نظام "شمولي" تغيب فيه حقوق وحریات المواطن، لمصلحة الاخضاع والتبعية والاقصاء عن المشاركة في أوجه الحياة المختلفة.

ومن جانب آخر فإن الوعي والمعرفة بالحقوق والحریات العامة، بمضمونها وأبعادها المختلفة، هما مدخلا اساسيا للمطالبة بها وتطبيقها بصورة فعلية ونقطة الارتكاز لمساءلة أصحاب القرار والعامين في أجهزة الدولة ولدفعهم على احترامها وعدم تجاوزها او الاعتداء عليها.

تتعلق معرفة المواطن او المجتمع بحقوقه بإدراكه، كفرد او كجماعة، بوجود تشريعات وأنظمة تحدد ما له من حقوق وحرريات وما عليه من واجبات. تولد عملية ممارسة هذه الحقوق والحرريات، لدى المواطن ولدى المجتمع الخبرات والمهارات اللازمة للتعامل مع هذه الحقوق والواجبات، وتسهم هذه الممارسة بدورها في تكوين وتطوير المعرفة نفسها، على اعتبار ان المعرفة تتعلق بممارسة مجموعة من القرارات أو الأعمال التي تعتمد على البيانات المعالجة والواضحة للشخص (المعلومات). ترتبط المعرفة بالسلوك الإنساني وتعامله مع المعلومات. وبالتالي فإن الشخص الذي لديه قدر من المعرفة هو من يعرف كيف يستخدم المعلومات المتوفرة لديه. تكتسب المعرفة من خلال التجربة او التعليم ومراكمه التواصل ما بين الذات وما بين الموضوع، وبما يشمل على الفهم النظري والتطبيق العملي لموضوع الحقوق والحرريات.

عندما يدرك المواطن بان لديه حقوق وحرريات أساسية يتعلم كيف يتصرف عندما يعتدى على حقه او يحرم منه او يجرى تقييده من قبل السلطات العامة، ويتعلم الى من يتوجه بشكواه في هذه الحالة.

بغض النظر عن التعريف النظري لمضمون الوعي والمعرفة بالحقوق والحرريات فإن هنالك جملة من المنافع التي تبني على هذه المعرفة، لعل أبرزها:

1. تشكل المعرفة مدخلا لمطالبة المواطن بحقوقه وحرياته الأساسية وبالتالي طريقا للحصول عليها، مما يعزز من مفهوم المواطنة وانتماء المواطن للوطن.
2. تشجع على مساءلة أجهزة الدولة عن التزامها بتطبيق هذه الحقوق، وعن الخروقات في مجال الحقوق والحرريات العامة. مما يعزز من مبادئ المشاركة والشفافية والحكم الصالح ويفعل من العلاقة ما بين الدولة والمواطن.
3. خلق مناخ ثقافي اجتماعي يعين على جعل التطبيق الشامل لمبادئ حقوق الانسان امرا منهجيا وطبيعيا في الحياة اليومية للأفراد والجماعات. وليس حكرا فقط على الفئات المتمكنة من المجتمع.
4. تعزيز احترام الدولة لحقوق الانسان واندماجها مع منظومة وبوتقة الاتفاقيات والمعاهدات والعهود الدولية ومبادئ القانون الدولي الانساني التي تلزم الدول باحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية، وانعكاس ذلك ايجابيا على حياة المجتمع الفلسطيني.

تتمتع الهيئة المستقلة لحقوق الانسان "ديوان المظالم"، بتفويض دستوري¹، يؤهلها ان تكون المؤسسة المرجعية في مجال الحريات الأساسية وحقوق الانسان وهي المسؤولة عن "متابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق

نصت المادة (31) من القانون الأساسي الفلسطيني، الذي أقره المجلس التشريعي عام 1997، وصدر ونشر في الوقائع الفلسطينية عام 2002، على أن: "تنشأ بقانون هيئة مستقلة لحقوق الإنسان، ويحدد القانون تشكيلها ومهامها واختصاصها، وتقدم تقاريرها لكل من رئيس السلطة الوطنية، والمجلس التشريعي الفلسطيني".

الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية في الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين، ومنظمة التحرير الفلسطينية².

تعمل الهيئة على أداء رسالتها وفقاً لرؤية وأهداف واضحة، وبناء على خطط وتدخلات مدروسة ومقرة. تسعى الهيئة إلى "تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني، ليشمل كافة المواطنين والمؤسسات الأهلية القطاعية والمجموعات المطالبة وأصحاب الواجبات في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما تعمل على تعزيز نظم العدالة بما ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتعزيز الآليات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان. وذلك من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات وتلقي الشكاوى، ومتابعتها، والتدخل القضائي، والتوعية، وحملات المناصرة، والعمل على التشريعات والسياسات، وتدريب أصحاب الواجبات ومؤسسات المجتمع المدني والمجموعات المطالبة، وتوفير مصادر المعرفة من دراسات وتقارير قانونية وحقوقية متخصصة لصناع القرار وجميع المعنيين في حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي والإقليمي"³. ولقيام بذلك تعتمد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان على أرضية معلوماتية وبحثية تعطيها صورة واضحة عن الواقع المعاش وعن التوجهات والتغيرات القائمة في بيئة عملها، تمكنها من تطوير الخطط وتحديد التدخلات وتوجهات العمل وتحديد الفئات المستهدفة والأوليات، وهذا ببساطة هو الغرض من القيام بهذا المسح والمسح السابق له.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"

² المرسوم الرئاسي رقم (59)، نشر في الوقائع الفلسطينية الرسمية رقم 2 (كانون ثاني 1995) ص. 33

³ انظر الورقة المفاهيمية لمسح آراء المواطنين حول قضايا حقوق الإنسان

1. هذا المسح

1.1 أهداف المسح

الهدف الأساسي من إجراء المسح هو توفير الأرضية المعلوماتية السليمة والدقيقة والمحدثة واللازمة لمتخذي القرار ولقادة الراي العام والمهتمين للتعرف على الواقع القائم في مجال الحريات والحقوق الأساسية، ومدى وعي ومعرفة المواطن بها، لبناء التدخلات اللازمة للتعامل مع بيئة العمل. ويمكن لتوفر لأرضية المعلوماتية ان يساهم في:

- تطوير السياسات: توفر البيانات التي يجمعها هذا المسح الأرضية المعلوماتية الضرورية لتشخيص الواقع والتي يمكن الانطلاق منها لتطوير السياسات وتحديد توجهات العمل المستقبلية
- الرقابة على التغييرات وتحديد الفجوات القائمة، بالمقارنة بمسح الاساس السابق، يمكن للبيانات التي تم جمعها في هذا المسح، من تحديد التغييرات التي حصلت في بيئة الحقوق والحريات الأساسية وتحديد الاتجاهات العامة وبالتالي تحديد التدخلات.
- تطوير الخطط والتدخلات: بالاستناد الى نتائج المسح يمكن تحديد مناطق التدخل سواء تلك التي يمكن البناء عليها او الفجوات التي يجب تديقها، كما يمكن تحديد الفئات والمناطق المستهدفة وموضوعات التدخل
- كما توفر الأرضية المعلوماتية الأساس الذي يمكن ان يتم بناء عليه تقيم التغييرات وأثر البرامج التي تنفذها الهيئة المستقلة وغيرها من المؤسسات الحقوقية

ومن ناحية تقنية مباشرة، يهدف هذا المسح الى تكوين قاعدة معلومات أساسية، يستند اليها في:

1. قياس مدى وعي المواطنين بحقوقهم وبآليات الحصول عليها.
2. مدى معرفة المواطنين بآليات عمل الهيئة ودورها واختصاصها وكيفية التواصل معها.

وبناء على قاعدة الأساس يتم جمع المعلومات بشكل دوري عن حالة المعرفة وعن أثر البرامج التوعوية التي تقدمها الهيئة في سبيل رفع التوعية بعملها وبالحقوق، ويستخدم من قبل الهيئة وغيرها من المؤسسات العاملة في هذا الحقل.

وفقا للورقة المفاهيمية يهدف هذا المسح وعلى وجه التفصيل إلى جمع المعلومات لقياس مدى معرفة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بحقوقهم الأساسية وبما يشمل كافة التجمعات السكانية (حضر، قرية، مخيم) والفئات العمرية من كلا الجنسين. وبما يشمل على:

1. معرفة آراء المواطنين بمواضيع حقوق الانسان المختلفة (المدنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية) كالحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية والحق في الحرية والأمان الشخصي والحق في ضمانات المحاكمة العادلة، والحق في التجمع السلمي، والحق في حرية الرأي والتعبير، كذلك معرفة الحقوق الاساسية الاخرى كالحق في التعليم والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في مستوى معيشي لائق والحق في السكن وغيره،
2. مدى معرفة الفلسطينيين بالآليات المختلفة للانتصاف التي يمكن ان يستخدموها لتحصيل هذه الحقوق (المحاكم، مؤسسات حقوق الانسان، وحدات الشكاوى في الوزارات، الهيئة المستقلة)
3. معرفة فيما إذا تعرّض المواطنون لانتهاك لحق اساسي من حقوقهم خلال سنة أو فترة معينة، أو فيما إذا تعرّض أي شخص قريب لهم لهذا الانتهاك.
4. مدى معرفة المواطنين الفلسطينيين بالهيئة المستقلة لحقوق الانسان ولدورها والأنشطة التي تقوم بها.

2.1 منهجية الدراسة

هذه الدراسة هي استكمال للمسح الذي انجز في عام 2017، وتم استخدام نفس المنهجية التي استخدمت في المسح الأول لضمان انسجام النتائج، مع اجراء بعض التطويرات على استمارتي البحث، نبعت من قراءة نتائج التجربة الأولى، ولهذا فانه يمكن مقارنة نتائج هذا المسح مع المسح الأول لتحديد التغيرات كما يمكن اعتبار هذا المسح مسح أساس بذاته لأي مسح قادم، كونه تضمن العديد من الأسئلة والموضوعات الجديدة. اعتمدت الاستمارة كأداة لجمع المعلومات وللتأكد من حسن فهم واستخدام الاستمارة ومن توحيد المفاهيم لمضامين الاستمارة تم:

- اختيار فريق البحث وعقد دورة تدريبية للباحثين الميدانيين الذين عملوا على جمع بيانات مسح مدى وعي ومعرفة المواطن الفلسطيني بحقوقه وحياته الأساسية في فلسطين.
- تم تنفيذ عملية جمع البيانات والتنسيق ميدانياً وفق الخطة المعدة مسبقاً، حيث تتوفر التعليمات والنماذج والأدوات اللازمة للعمل الميداني.
- تم عمل تدقيق على البيانات باستخدام كافة قواعد التدقيق الآلي على البرنامج مسبقاً بحيث يغطي كافة الضوابط المطلوبة وفق المعايير التي تحددها الاستمارة.
- بعد استكمال مرحلة جمع البيانات والتدقيق اليومي تم تنظيف ملف البيانات من خلال اجراء فحوصات داخلية للإجابات التي تكون خارج المدى وإجراء قواعد تدقيق شاملة من خلال استخدام برنامج (SPSS) لاستخراج كشوف بالأخطاء والتناقضات وتعديلها بعد التحقق منها ميدانياً، ليتم تجهيز بيانات نظيفة ودقيقة جاهزة للجدولة والنشر.

- بعد الانتهاء من جمع البيانات وتدقيقها وتنظيفها من أية أخطاء، تم استخراج جداول نتائج المسح وذلك وفق قائمة الجدولة الأولية التي أعدت مسبقاً لهذا الغرض.
- تم اعداد تقرير الدراسة لاستعراض النتائج وعمل توصيات بخصوص موضوع الدراسة، وتم استعراض النتائج وتطوير التقرير وفقاً لما ورد من ملاحظات.

استمارة جمع المعلومات

اعتمدت الدراسة على استخدام استمارتين لجمع المعلومات كل واحدة تستهدف فئة عمرية معينة، الفئة الاولى للأعمار 12-17 والثانية للفئة العمرية 18 عام فما فوق.

احتوت استمارة الفئة العمرية لمن هم 18 عام وأكبر على خمسة اقسام خصص كل قسم فيها كالتالي:

القسم الاول منها حول البيانات التعريفية للمبحوث البيانات

القسم الثاني منها حول اسئلة عامة حول الحقوق والحريات، الحقوق المدنية، الحقوق السياسية، الحقوق الاقتصادية، لحقوق الاجتماعية،

القسم الثالث منها حول مدى إدراك المواطن الفلسطيني في حال تعرضه لانتهاك حقوقه (اليات الحماية)

القسم الرابع منها حول معرفة المواطن بالآليات الوطنية والدولية للترويج لحقوق الانسان وحمايتها

القسم الخامس منها حول الممارسات الفعلية للمواطن الفلسطيني لحقوق الانسان ضمن بيئته

بينما اقتصر استمارة الفئة الاولى (12-17 عام) على قسمين

القسم الاول منها حول البيانات التعريفية لمدلي البيانات

القسم الثاني منها حول الحقوق والحريات.

3.1 العينة المبحوثة

التغطية الجغرافية: تم تغطية جميع محافظات الوطن الا محافظة سلفيت، حيث يبلغ عدد المحافظات في الاراضي الفلسطينية 15 محافظة (10 محافظة في الضفة الغربية، و5 محافظات في قطاع غزة). كما تم تغطية جميع المناطق الريفية والحضرية والمخيمات في تلك المحافظات. الجدول التالي يوضح توزيع العينة على المحافظات المستهدفة والمناطق في تلك المحافظات.

جدول 1.3.1 توزيع العينة جغرافياً وفقاً للمحافظة

رمز المحافظة	اسم المحافظة	عدد المناطق
1	جنين	5
5	طوباس والأغوار الشمالية	1
10	طولكرم	3

7	نابلس	15
2	قلقيلية	20
9	رام الله و البيرة	30
1	اريجا و الاغوار	35
3	القدس2	40
5	بيت لحم	45
10	الخليل	50
9	شمال غزة	55
14	غزة	60
10	دير البلح	65
8	خان يونس	70
5	رفح	75
92	المجموع	

نوع العينة: هي عينة عشوائية طبقية حيث ان الطبقات المستخدمة:

- المحافظة (جنين، طوباس، طولكرم، نابلس، قلقيلية، رام الله والبيرة، أريحا والاغوار، القدس، بيت لحم، الخليل، شمال غزة، غزة، دير البلح، خان يونس، رفح)
- نوع التجمع (حضر، ريف، مخيم)
- الجنس (ذكر، انثى)

حجم العينة: تم تقدير حجم العينة للمسح الرئيسي ب 1840 فرد.

تصميم العينة: العينة هي عينة طبقية عنقودية (PPS) ذات ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى:** يتم اختيار عينة طبقية عشوائية احتمالية متناسبة مع حجم كل منطقة عد من الأسر (PPS) مكونة من (92) منطقة عد.
- المرحلة الثانية:** اختيار 20 أسرة متجاوبة بطريقة مساحية ويبدأ الاختيار من نقطة عشوائية في منطقة العد المختارة (رقم مبنى).
- المرحلة الثالثة:** اختيار فرد ذكر أو أنثى من كل أسرة تم اختيارها في المرحلة الثانية من الأفراد (12- 17 سنة) و18 سنة فأكثر، باستخدام جداول كش من الأسر التي لديها أكثر من فرد من هذه الفئة.

مجتمع الدراسة: ان وحدة المعاينة هم الافراد الفلسطينيين، حيث تم تقسيمهم الى فئتين:

- الاطفال:

هم الافراد الفلسطينيين الذين تتراوح اعمارهم ما بين 12 الى 17 سنة والمقيمين اقامة معتادة في الاراضي الفلسطينية (اي في أحد محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة بما يشمل محافظة القدس) حيث تم اخذ عينة تبلغ عددهم (400) طفل تم توزيعهم حسب حجم كل محافظة من حيث عدد السكان لهذه الفئات العمرية (من واقع بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

- 18 سنة وأكبر:

هم الافراد الفلسطينيين الذين اعمارهم 18 سنة وأكثر والمقيمين اقامة معتادة في الاراضي الفلسطينية (اي في أحد محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة بما يشمل محافظة القدس) حيث تم اخذ عينة بلغ عددها (1,440) فرداً، تم توزيعهم حسب حجم كل محافظة من حيث عدد السكان لهذه الفئات العمرية (من واقع بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

4.1 خصائص عينة المبحوثين 18 سنة فأكثر:

1.4.1 توزيع عينة المبحوثين من فئة 18 سنة وأكثر من حيث العمر

البند	المنطقة		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
فئات العمر	18-29	39.4	43.1
	30-39	19.8	20.9
	40-49	18.7	19.3
	50+	22.1	16.7
	المجموع	100	100

2.4.1 التوزيع من حيث الجنس

البند	الجنس		
	ذكر	انثى	المجموع
فئات العمر	18-29	41.3	40.3
	30-39	19.9	20.6
	40-49	19.1	18.8
	50+	19.8	20.3
	المجموع	100	100

3.4.1 التوزيع من حيث المؤهل العلمي

الجنس		المنطقة				البند	
المجموع	انثى	ذكر	فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية		
51.5	47.9	54.9	51.5	42.6	56.9	الحالة التعليمية	اعدادي فما دون
48.5	52.1	45.1	48.5	57.4	43.1		ثانوي فاكثري
26.2	28.2	24.2	26.2	30.2	23.7		ثانوي
22.4	23.9	20.9	22.4	27.2	19.4		اكثر من ثانوي
6.4	7.8	4.9	6.4	9.2	4.6		دبلوم متوسط
14.3	15.2	13.5	14.3	17.3	12.5		بكالوريوس
1.7	0.8	2.5	1.7	0.7	2.3		ماجستير
							المجموع

7.4.1 التوزيع من حيث موقع التجمع بالنسبة للمناطق الحدودية (يشمل قطاع غزة فقط)

النسبة	المستوطنات
5.1	نعم
94.9	لا
100.0	المجموع

8.4.1 التوزيع من حيث موقع التجمع بالنسبة للحواجز العسكرية (يشمل الضفة الغربية فقط)

النسبة	حواجز عسكرية
12.5	نعم
87.5	لا
100.0	المجموع

9.4.1 التوزيع من حيث موقع التجمع بالنسبة للجدار العنصري (يشمل الضفة الغربية فقط)

النسبة	الجدار العنصري
8.6	نعم
91.4	لا
100	المجموع

10.4.1 التوزيع من حيث حالة اللجوء

النسبة	الحالة اللجوء
41.4	لاجئ مسجل
0.5	لاجئ غير مسجل
58.1	ليس لاجئاً
100.0	المجموع

11.4.1 التوزيع من حيث الحالة الاجتماعية

النسبة	الحالة الاجتماعية
24.5	لم يتزوج ابداً
2.6	عقد قرانه ولم يتم الدخول
68.5	متزوج
1.2	مطلق
3.1	ارمل
100	المجموع

12.4.1 التوزيع من حيث العلاقة بقوة العمل خلال الأسبوع الماضي

النسبة	الوظيفة او المهنة
33.4	عمل خلال 4 اسابيع الماضية للمسح
13.8	بحث عن عمل خلال 4 اسابيع الماضية
43.8	التفرغ للدراسة/التدريب/التفرغ لاعمال المنزل
9.1	اخرى
100	المجموع

13.4.1 التوزيع من حيث طبيعة القطاع الذي يعمل بها

النسبة	طبيعة المؤسسة التي يعمل بها
67.5	خاص وطني
18.0	حكومة وطنية
14.5	اخرى
100	المجموع

5.

3.5.1 التوزيع من حيث الحالة التعليمية

النسبة	الحالة التعليمية
3.2	ملم
48.8	ابتدائي
46.4	اعدادي
1.7	ثانوي
100	المجموع

4.5.1 التوزيع من حيث الالتحاق بالتعليم

النسبة	حالة الالتحاق بالتعليم
91.0	ملتحق حالياً بالتعليم
6.9	التحق وترك
2.1	التحق وتخرج
100	المجموع

8.5.1 التوزيع من حيث موقع التجمع من المناطق الحدودية (يشمل قطاع غزة فقط)

النسبة	المناطق الحدودية
5.1	نعم
94.9	لا
100	المجموع
100.0	المجموع

10.5.1 التوزيع من حيث موقع التجمع من الجدار العنصري (يشمل الضفة الغربية فقط)

النسبة	الجدار العنصري
7.6	نعم
92.4	لا

المجموع	100.0
---------	-------

11.5.1 التوزيع من حيث حالة اللجوء

النسبة	الحالة اللجوء
37.5	لاجئ مسجل
0.6	لاجئ غير مسجل
61.9	ليس لاجئاً
100	المجموع

12.5.1 التوزيع من حيث العلاقة بقوة العمل خلال الأسبوع الماضي

النسبة	العلاقة بقوة العمل
3.1	عمل خلال 4 اسابيع الماضية
3.0	بحث عن عمل خلال 4 اسابيع الماضية
93.1	التفرغ للدراسة/التدريب
0.8	اخرى
100	المجموع

14.5.1 التوزيع من حيث معدل الدخل الشهري

النسبة	عدل الدخل الشهري بالشيكل
35.6	اقل من 500 شيكل
26.6	من 500-اقل من 1000 شيكل
30.7	من 1000 شيكل اقل-2000
7.1	اقل من 5000 شيكل -2000
100	المجموع

نتائج المسح

2. مدى معرفة المواطن الفلسطيني بحقوقه في الإطار العام

يتضمن هذا الفصل مسحا لعدد من المؤشرات التي تشتمل على مدى وعي المواطن الفلسطيني بمصادر الحقوق والحريات الأساسية بإطارها العام، الاطلاع على المواثيق الدولية، القانون الأساسي، ... الخ، وانت نتائج المسح كالتالي:

1.2 استمارة الاشخاص من 18 عام فما فوق

1.1.2 مؤشرات عامة حول الحقوق والحريات

- اقل 40% من المبحوثين سبق وأن اطلع على أحد بنود المواثيق والعهود الدولية ذات العلاقة بحقوق الانسان وحرياته في الوقت الذي صرح أكثر من 60% من المبحوثين بأنهم لم يسبق لهم الاطلاع على المواثيق والعهود الدولية او انهم غير متأكدين من اطلاعهم على مثل هذه المواثيق. يجدر التنويه الى عدم وجود تباين ملموس في الإجابات وفقا للتوزيع الجغرافي بين الضفة الغربية وبين قطاع غزة، وكان التباين أكبر بين المبحوثين وفقا للجنس (الإناث والذكور) حيث كانت نسبة المطلعين على المواثيق اعلى بين الذكور منها بين الإناث.
- حوالي 20% من المبحوثين سبق وأن اطلع على بند أو أكثر من مواد القانون الأساسي الفلسطيني، وهذا مؤشر سيئ على مستوى المعرفة بالقانون الاساسي الفلسطيني، كما بينت المسح التباين الكبير بين نسبة من سبق واطلعوا على القانون وفقا للجنس، حيث ترتفع النسبة بين الذكور مقارنة بالإناث في ظل عدم وجود تباين على المستوى الجغرافي.
- فيما يخص قدرة المبحوثين على تحديد أبرز الحقوق والحريات العامة الواردة في القانون الاساسي الفلسطيني فتصل النسبة الى حوالي 47.5% منهم، مع وجود تباين طفيف على المستوى التوزيع الجغرافي بحيث ترتفع النسبة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، كما ترتفع النسبة بين الذكور عنها بين الاناث.
- صرح 90% من المبحوثين بأنهم لم يشاركوا في تدريب واحد على الأقل، خلال السنوات الثلاث السابقة، لبناء القدرات حول أحد موضوعات حقوق الانسان. يوجد تباين طفيف على مستوى التوزيع الجغرافي بحيث ترتفع نسبة من شاركوا في هذه التدريبات بين المبحوثين من قطاع غزة عنها في الضفة الغربية وايضا ترتفع النسبة بين المبحوثات من الاناث عنها بين المبحوثين من الذكور بخصوص المشاركة في التدريب.
- حوالي 12% من المبحوثين فقط شاركوا في السنوات الثلاث السابقة في لقاءات عرض فيها محاضرات توعوية حول حقوق الانسان. مع وجود تباين طفيف على مستوى التوزيع الجغرافي بحيث ترتفع نسبة من

- شاركوا من المبحوثين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية وايضا ترتفع نسبة المشاركات هذه المرة أيضا من الاناث المبحوثات عنها بين الذكور بخصوص المشاركة في ورش ولقاءات التوعوية.
- 74% من المبحوثين لم يقرأوا في السنة السابقة منشورات او مقالات او كتابات تدور حول أحد موضوعات حقوق الانسان و50% منهم لم يستمعوا او يشاهدوا، خلال العام الماضي، لبرامج اعلامية (راديو، تلفزيون، يوتيوب) تدور حول أحد موضوعات حقوق الانسان. يوجد تباين طفيف على مستوى التوزيع الجغرافي بحيث ترتفع نسبة من لم يشاركوا من المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة وايضا يوجد تباين بسيط على مستوى الجنس.
 - حوالي 25% من المبحوثين يتابعون أحد صفحات المؤسسات العاملة في مجال حقوق الانسان على مواقع التواصل الاجتماعي. مما يشير الى ان هنالك حاجة للتركيز على رفع مستوى الوعي في هذه المجالات واستخدام التواصل الاجتماعي والبرامج الإعلامية كأدوات تواصل. يوجد تباين طفيف على المستوى الجغرافي بحيث ترتفع النسبة بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة وايضا يوجد تباين بسيط على مستوى الجنس.
 - حوالي 73% من المبحوثين يرغبون في زيادة المعرفة في حقوق المواطن والحريات الأساسية التي كفلتها القوانين والاتفاقيات الدولية في ظل تباين جغرافي وجنسي طفيف.
 - حوالي 40% من المبحوثين سبق وان درس او ما زال يدرس، أحد المساقات او الدروس المتعلقة بحقوق الانسان وحرياته الأساسية في مراحل التعليم المختلفة، وترتفع نسبة من درسوا من المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة وايضا ترتفع النسبة بين المبحوثات الاناث عنها بين المبحوثين الذكور بخصوص الدراسة حول موضوع حقوق الانسان.
 - يرى حوالي 48% من المبحوثين ان عقوبة الإعدام تشكل انتهاكا صارخا وتعديا على حق الانسان في الحياة، وترتفع نسبة عند المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة في ظل تباين بسيط على مستوى الجنس.
 - يعتبر حوالي 54% من المبحوثين أن مبادئ حقوق الانسان يمكن تطبيقها في مجتمعاتنا بسهولة، حيث لا يوجد تعارض بينها وبين الأديان السماوية، وترتفع النسبة بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة في ظل تباين بسيط على مستوى الجنس.
 - يعتبر حوالي 50% من المبحوثين أن مبادئ حقوق الانسان يمكن تطبيقها في مجتمعاتنا بسهولة ولا يوجد تعارض بينها وبين العادات والتقاليد، وترتفع نسبة بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة في ظل التباين المبني على الجنس حيث ترتفع النسبة بين الذكور المبحوثين عنها بين الاناث المبحوثات.
- يعطي جدول 1.1.1.2 صورة تفصيلية عن كافة المؤشرات العامة

نتائج وتوصيات: بناء على نتائج البحث يمكن القول:

- هنالك ضعف ملحوظ في مدى معرفة الفئة المبحوثة من الفلسطينيين في الاعمار 18 عام ما فوق بحقوقهم في الإطار العام، حيث تنخفض نسب اولئك الذين اطلعوا على المواثيق الدولية ذات العلاقة بحقوق الانسان وحرياته او مواد القانون الفلسطيني الأساسي، مما يستدعي التدخل في هذا المجال لرفع الوعي حول الحقوق والحرريات. مع التركيز على الاناث لوجود تباين مبني على الجنس في هذا المجال في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
- هنالك تدني في نسبة من شاركوا في التدريبات او ورش العمل التوعوية او التحقوا بمساقات جامعية في مجال الحقوق والحرريات العامة، كذلك في نسبة من استمعوا الى برامج توعوية. والفروقات موجودة على مستوى التوزيع الجغرافي وبناء على الجنس مما يستدعي التدخل على المستويين الجغرافي وبناء على الجنس خاصة في ظل ارتفاع الرغبة لدى المبحوثين من ذكور واناث وفي الضفة الغربية وقطاع غزة لزيادة المعرفة حول الحقوق والحرريات.
- التركيز في رفع الوعي ضروري خاصة في مواضيع الحساسية مثل ارتفاع نسبة من يعتقدون ان الاعداء ليس انتهاكا للحقوق، (تقارب 50%)، وكذلك ارتفاع نسبة اولئك الذين يعتقدون ان حقوق الانسان تتعارض مع الاديان السماوية ومع العادات والتقاليد.

جدول (1.1.1.2): مؤشرات حول المعرفة بالحقوق والحرريات

البند	المنطقة			الجنس	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	ذكر	انثى
سبق وأن اطلعت على أحد بنود المواثيق والعهود الدولية ذات العلاقة بحقوق الانسان وحرياته	37.1	37.1	37.1	40.4	33.6
	10.9	12.5	11.5	11.9	11.2
	52.0	50.4	51.4	47.7	55.2
	100	100	100	100	100
سبق وأن اطلعت على بند أو أكثر من مواد القانون الأساسي الفلسطيني	20.2	20.4	20.3	24.3	16.3
	7.3	10.0	8.3	9.2	7.4
	72.4	69.6	71.4	66.5	76.3
	100	100	100	100	100
أستطيع تحديد أبرز الحقوق والحرريات العامة الواردة في القانون الاساسي الفلسطيني	46.3	49.3	47.5	49.3	45.6
	5.6	7.5	6.4	6.2	6.5
	48.0	43.1	46.2	44.6	47.9
	100	100	100	100	100
حضرت تدريب واحد على الاقل خلال السنوات الثلاث السابقة لبناء القدرات حول أحد	8.9	11.4	9.8	6.7	13.1
	1.0	0.6	0.8	1.0	0.6
	90.1	88.0	89.3	92.3	86.3

100	100	100	100	100	100	المجموع	موضوعات حقوق الانسان
11.9	15.7	8.1	11.9	15.8	9.5	اوافق/نعم	شاركت في السنوات الثلاث
0.8	1.3	0.3	0.8	1.3	0.5	غير متأكد	السابقة في لقاءات عرض فيها
87.3	83.0	91.5	87.3	82.9	90.0	غير موافق/لا	محاضرات توعوية حول حقوق
100	100	100	100	100	100	المجموع	الانسان.
25.2	26.2	24.3	25.2	27.7	23.7	اوافق/نعم	قرأت في السنة السابقة منشورات
2.2	2.0	2.3	2.2	2.2	2.2	غير متأكد	او مقالات او كتابات تدور حول
72.6	71.8	73.4	72.6	70.1	74.1	غير موافق/لا	أحد موضوعات حقوق الانسان
100	100	100	100	100	100	المجموع	
46.9	45.0	48.9	46.9	48.2	46.2	اوافق/نعم	استمعت/ شاهدت، خلال العام
3.7	4.9	2.5	3.7	4.1	3.4	غير متأكد	الماضي، لبرامج اعلامية (راديو،
49.4	50.2	48.6	49.4	47.7	50.4	غير موافق/لا	تلفزيون، يوتيوب) تدور حول احد
100	100	100	100	100	100	المجموع	موضوعات حقوق الانسان.
25.3	24.4	26.1	25.3	19.7	28.6	اوافق/نعم	أتابع أحد صفحات المؤسسات
2.7	2.9	2.4	2.7	1.9	3.1	غير متأكد	العاملة في مجال حقوق الانسان
72.1	72.7	71.5	72.1	78.4	68.3	غير موافق/لا	على مواقع التواصل الاجتماعي
100	100	100	100	100	100	المجموع	
73.8	73.8	73.7	73.8	74.9	73.1	اوافق/نعم	ارغب في زيادة معرفتي بحقوق
4.9	4.7	5.0	4.9	5.7	4.4	غير متأكد	كمواطن والحريات الأساسية التي
21.3	21.5	21.2	21.3	19.4	22.6	غير موافق/لا	كفلتها القوانين والاتفاقيات
100	100	100	100	100	100	المجموع	الدولية.
39.9	40.2	39.6	39.9	35.8	42.4	اوافق/نعم	سبق وان درست/ أدرس أحد
3.7	3.4	3.9	3.7	0.8	5.4	غير متأكد	المساقات او الدروس المتعلقة
56.4	56.4	56.5	56.4	63.4	52.2	غير موافق/لا	بحقوق الانسان وحرياته الأساسية
100	100	100	100	100	100	المجموع	في مراحل التعليم المختلفة.
48.4	47.8	48.8	48.4	41.6	52.4	اوافق/نعم	أرى ان عقوبة الإعدام تشكل
9.8	10.4	9.3	9.8	6.7	11.8	غير متأكد	انتهاكا صارخا وتعديا على حق
41.8	41.7	41.9	41.8	51.7	35.8	غير موافق/لا	الانسان في الحياة
100	100	100	100	100	100	المجموع	
53.7	52.7	54.7	53.7	49.2	56.4	اوافق/نعم	أعتبر أن مبادئ حقوق الانسان
10.0	10.7	9.3	10.0	15.6	6.6	غير متأكد	يمكن تطبيقها في مجتمعاتنا
36.3	36.7	36.0	36.3	35.2	37.0	غير موافق/لا	بسهولة حيث لا يوجد تعارض
100	100	100	100	100	100	المجموع	بينها وبين الأديان السماوية.
49.3	47.1	51.4	49.3	46.9	50.8	اوافق/نعم	أعتبر أن مبادئ حقوق الانسان
10.0	9.8	10.1	10.0	13.5	7.9	غير متأكد	يمكن تطبيقها في مجتمعاتنا
40.7	43.1	38.4	40.7	39.7	41.4	غير موافق/لا	بسهولة ولا يوجد تعارض بينها
100	100	100	100	100	100	المجموع	وبين العادات والتقاليد.

2.1.2 الحقوق المدنية

- يعتقد ما يقرب من 33% من المبحوثين ان للشرطة او المؤسسات الأمنية صلاحية اللجوء الى إطلاق النار المباشر (استخدام الأسلحة النارية) على من يمكن ان يهددوا امن الوطن والمواطن، وترتفع النسبة بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة في ظل التباين الواضح ايضا على مستوى الجنس حيث ترتفع هذه النسبة بين الذكور المبحوثين مقارنة بالإناث المبحوثات.
- 37% من المبحوثين يعتقدون أن للشرطة أو المؤسسات الأمنية صلاحية استخدام التعذيب في حالات محددة، عند الكشف عن جرائم مثل المخدرات والقتل وجرائم الشرف، لانتزاع الاعترافات من المشبوهين أو من يمكن أن يهددوا أمن الوطن والمواطن، وترتفع نسبة أولئك ما بين المبحوثين في الضفة الغربية عنهم في قطاع غزة في ظل التباين البسيط على مستوى الجنس.
- 30% من المبحوثين يعتقدون ان للشرطة او المؤسسات الامنية صلاحية توقيف من يمكن ان يهددوا امن الوطن والمواطن دون الحاجة الى وجود إذن قضائي، وترتفع نسبة أولئك ما بين المبحوثين في الضفة الغربية عنهم في قطاع غزة في ظل التباين الواضح ايضا على مستوى الجنس حيث ترتفع هذه النسبة بين الذكور مقارنة بالإناث.
- يعتقد ما يقرب 23% من المبحوثين أن للشرطة او المؤسسات الامنية صلاحية مراقبة اتصالات المواطنين ومراسلاتهم الشخصية العادية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، وترتفع نسبة من يعتقد ذلك ما بين المبحوثين في الضفة الغربية عنهم في قطاع غزة في ظل تباين واضح ايضا على مستوى الجنس حيث ترتفع هذه النسبة بين الذكور المبحوثين مقارنة بالإناث.
- تتخفّض نسبة من لديهم اعتقاد بان للشرطة او المؤسسات الامنية صلاحية الدخول الى منازل المواطنين وتفتيشها إذا ما شكّت بوجود شيء ممنوع فيه دون وجود إذن قضائي الى حوالي 13% من المبحوثين، وترتفع نسبة من يعتقدون ذلك ما بين المبحوثين في الضفة الغربية عنهم في قطاع غزة بشكل ملموس، في ظل تباين واضح ايضا على مستوى الجنس حيث ترتفع هذه النسبة بين الذكور مقارنة بالإناث المبحوثات.
- حوالي 13% من المبحوثين يعتقدون أن للدولة صلاحية تقييد ممارسة الشعائر الدينية لأصحاب الديانات التي تختلف مع دين الدولة حفاظا على السلم الداخلي، وترتفع نسبة هؤلاء ما بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة في ظل التباين الواضح على مستوى الجنس حيث ترتفع هذه النسبة بين الذكور المبحوثين مقارنة بالإناث بشكل كبير.
- يعتقد حوالي 7% من المبحوثين أن للحكومة صلاحية رفض توظيف أي مواطن ينتمي الى أحد أحزاب المعارضة او يعارض سياساتها وتوجهاتها، وترتفع نسبة من يعتقد ذلك ما بين المبحوثين في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة بشكل واضح في ظل بعض التباين على مستوى الجنس حيث ترتفع هذه النسبة بين الذكور مقارنة بالإناث بشكل بسيط.

- بينما ترتفع نسبة المبحوثين الذين يعتقدون ان للدولة صلاحية محاكمة الاشخاص الخطرين والذين يهددون أمن الوطن والمواطنين دون ان تضطر لتعيين محامي للدفاع عنهم الى 20% ، وترتفع نسبة اولئك في الضفة الغربية عنهم في قطاع غزة بشكل واضح في ظل بعض التباين على مستوى الجنس حيث ترتفع هذه النسبة بين الذكور المبحوثين مقارنة بالإناث.
 - حوالي 5% من المبحوثين يعتقدون ان للدولة صلاحية منع أنشطة الناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان وترتفع نسبة من يعتقدون ذلك ما بين المبحوثين في الضفة الغربية عنهم في قطاع غزة في ظل بعض التباين على مستوى الجنس حيث ترتفع هذه النسبة بين الذكور مقارنة بالإناث.
 - وتصل نسبة من يعتقدون ان للدولة الحق في تطبيق عقوبة الإعدام على المدانين بجرائم خطيرة الى 73% من المبحوثين، وترتفع نسبة من يعتقدون ذلك ما بين المبحوثين في قطاع غزة عنهم في الضفة الغربية في ظل عدم وجود تباين يذكر على مستوى الجنس.
 - حوالي 13% من المبحوثين يعتقدون ان مشاركة المرأة اخوانها الذكور في الميراث، يتعارض مع العادات والتقاليد وترتفع نسبة من يعتقدون ما بين المبحوثين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس حيث ترتفع النسبة بين الذكور عنها بين الإناث.
- جدول 1.2.1.2 يعطي صورة تفصيلية عن حالة كافة المؤشرات

نتائج وتوصيات: بناء على نتائج البحث المتعلقة بالحقوق المدنية فيمكن القول:

- هنالك نسبة لا يستهان بها، تصل احيانا الى 40%، من المبحوثين يوافقون على الممارسات التي تقوم بها الشرطة وتنتهك من خلالها الحقوق المدنية للمواطنين، وعليه يوصى بالعمل على رفع الوعي في مجال الحقوق المدنية، وترتفع هذه النسب بين الذكور وفي اغلب الأحيان بين المبحوثين في الضفة الغربية مما يستدعي الانتباه والتركيز .
- هنالك نسبة ليست مرتفعة في اغلب المؤشرات تتراوح ما بين 5% الى 20% ممن يعتقدون بحق الدولة في انتهاك الحقوق المدنية، باستثناء تطبيق عقوبة الإعدام حيث تصل نسبة من يعتقدون ذلك الى 73% من المبحوثين مما يستدعي الانتباه والتركيز على تعميم نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتي يمكن للقوانين الفلسطينية ان لا تنسجم معها.

جدول (1.2.1.2): توزيع اراء المبحوثين من حيث مؤشرات الحقوق المدنية

البند	المنطقة			الجنس	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	ذكر	انثى
أعتقد ان للشرطة او المؤسسات الأمنية	35.1	29.5	33.0	37.5	28.3
وافق/نعم					33.0

3.7	4.8	2.6	3.7	2.8	4.2	غير متأكد	صلاحية اللجوء الى إطلاق النار المباشر
63.3	66.9	59.9	63.3	67.8	60.6	غير موافق/لا	(استخدام الأسلحة النارية) على من يمكن ان يهددوا أمن الوطن والمواطن.
100	100	100	100	100	100	المجموع	
37.2	36.7	37.8	37.2	33.7	39.4	وافق/نعم	أعتقد أن للشرطة أو المؤسسات الأمنية
5.1	5.7	4.5	5.1	3.3	6.1	غير متأكد	صلاحية استخدام التعذيب في حالات
57.7	57.6	57.8	57.7	63.0	54.5	غير موافق/لا	محددة، عند الكشف عن جرائم مثل
						المجموع	المخدرات والقتل وجرائم الشرف، لانتزاع
100	100	100	100	100	100		الاعترافات من المشبوهين أو من يمكن
							أن يهددوا أمن الوطن والمواطن.
30.7	25.9	35.5	30.7	21.1	36.6	وافق/نعم	أعتقد ان للشرطة او المؤسسات الامنية
2.2	1.0	3.4	2.2	1.3	2.7	غير متأكد	صلاحية توقيف من يمكن ان يهددوا امن
67.1	73.1	61.2	67.1	77.6	60.7	غير موافق/لا	الوطن والمواطن دون الحاجة الى وجود
100	100	100	100	100	100	المجموع	أذن قضائي.
22.5	19.5	25.5	22.5	14.9	27.2	وافق/نعم	أعتقد أن للشرطة أو المؤسسات الأمنية
4.3	4.3	4.4	4.3	4.5	4.2	غير متأكد	صلاحية مراقبة اتصالات المواطنين
73.1	76.3	70.1	73.1	80.6	68.6	غير موافق/لا	ومراسلاتهم الشخصية العادية وعبر
100	100	100	100	100	100	المجموع	وسائل التواصل الاجتماعي.
13.0	10.4	15.5	13.0	4.9	17.9	وافق/نعم	أعتقد أن للشرطة او المؤسسات الامنية
1.2	1.4	1.1	1.2	0.8	1.5	غير متأكد	صلاحية الدخول الى منازل المواطنين
85.8	88.3	83.4	85.8	94.2	80.7	غير موافق/لا	وتفتيشها إذا ما شكّت بوجود شيء ممنوع
100	100	100	100	100	100	المجموع	فيه دون وجود أذن قضائي.
12.8	9.4	16.1	12.8	10.0	14.4	وافق/نعم	أعتقد أن للدولة صلاحية تقييد ممارسة
3.1	4.1	2.1	3.1	2.0	3.8	غير متأكد	الشعائر الدينية لأصحاب الديانات التي
84.1	86.5	81.8	84.1	87.9	81.8	غير موافق/لا	تختلف مع دين الدولة حفاظا على السلم
100	100	100	100	100	100	المجموع	الداخلي.
7.2	6.6	7.7	7.2	2.1	10.3	وافق/نعم	أعتقد أن للحكومة صلاحية رفض
1.1	1.3	1.0	1.1	1.3	1.0	غير متأكد	توظيف أي مواطن ينتمي الى أحد أحزاب
91.7	92.1	91.3	91.7	96.6	88.7	غير موافق/لا	المعارضة او يعارض سياساتها
100	100	100	100	100	100	المجموع	وتوجهاتها.
19.6	18.5	20.6	19.6	10.3	25.2	وافق/نعم	أعتقد أن للدولة صلاحية محاكمة
2.5	3.1	1.9	2.5	2.6	2.5	غير متأكد	الأشخاص الخطرين، والذين يهددون أمن
77.9	78.4	77.5	77.9	87.2	72.3	غير موافق/لا	الوطن والمواطنين، دون ان تضطر
100	100	100	100	100	100	المجموع	لتعيين محامي للدفاع عنهم.
4.7	3.1	6.2	4.7	3.0	5.7	وافق/نعم	أعتقد أن للدولة صلاحية منع أنشطة
1.8	2.3	1.3	1.8	1.2	2.2	غير متأكد	الناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان.
93.5	94.6	92.5	93.5	95.8	92.1	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
72.8	72.9	72.7	72.8	81.6	67.4	وافق/نعم	أعتقد أن للدولة الحق في تطبيق عقوبة
4.3	3.5	5.1	4.3	2.1	5.6	غير متأكد	الإعدام على المدانين بجرائم خطيرة.
22.9	23.6	22.3	22.9	16.3	27.0	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	

12.6	11.8	13.5	12.6	14.2	11.7	وافق/نعم	أعتقد أن مشاركة المرأة اخوانها الذكور في الميراث، يتعارض مع العادات والتقاليد.
0.6	0.7	0.4	0.6	1.1	0.3	غير متأكد	
86.8	87.5	86.1	86.8	84.7	88.1	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	

3.1.2 الحقوق السياسية

- ما نسبته 7% من المبحوثين يعتقدون أن للدولة الحق في منع أي مواطن من ان ينتقد او يصرح او ينشر رايه في أداء الحكومة او الرئيس او الشخصيات الاعتبارية الأخرى، ولا يوجد فروق جغرافية بين المبحوثين في قطاع غزة والضفة الغربية في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس حيث ترتفع النسبة بين المبحوثين الذكور عنها بين الإناث المبحوثات.
- 5% من المبحوثين يعتقدون أن للحكومة الحق في اغلاق المحطات الاذاعية او التلفزة التي تنتقدها او تعارض سياساتها، وترتفع نسبة من يعتقدون ذلك ما بين المبحوثين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية في ظل وجود تباين على مستوى الجنس حيث ترتفع النسبة بين الذكور عنها بين الإناث المبحوثات.
- ما يقارب 7% من المبحوثين يعتقدون أن للدولة الحق في رفض ترخيص الجمعيات او الهيئات الخيرية التي تختلف غاياتها مع السياسات الحكومية، وترتفع نسبة من يعتقدون ذلك من المبحوثين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس حيث ترتفع النسبة بين المبحوثين الذكور عنها بين الإناث.
- حوالي 10% من المبحوثين يعتقدون ان للشرطة الحق في فض المظاهرات والمسيرات السلمية المعارضة لمواقف الحكومة، وترتفع نسبة اولئك في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس حيث ترتفع بين الذكور عنه بين الإناث.
- حوالي 17% من المبحوثين يعتقدون ان للحكومة الحق في رفض بعض طلبات المواطنين في الحصول على المعلومات العامة من مؤسسات الدولة، وترتفع نسبة من يعتقدون ذلك ما بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس حيث ترتفع النسبة بين المبحوثين الذكور عنها بين الإناث.
- يعتقد ما يقرب 18% من المبحوثين أن ليس للمواطن الحق في مسألة الدولة حول كيفية صرف الأموال والموازنات الحكومية والنفقات العامة، وترتفع نسبة من يعتقدون ذلك ما بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة بشكل ملحوظ، في ظل وجود تباين ملموس على مستوى الجنس حيث ترتفع النسبة بين الذكور عنها بين الإناث.
- يعتقد ما يزيد عن 30% من المبحوثين أن لكل مواطن فلسطيني الحق في المشاركة في الانتخابات الرئاسية أو التشريعية من خلال التصويت فقط، وترتفع نسبة من يؤكدون ذلك ما بين المبحوثين في الضفة

الغربية عنها في قطاع غزة بشكل كبير في ظل وجود تباين ملموس على مستوى الجنس حيث ترتفع النسبة بين المبحوثات الإناث عنها الذكور بين بشكل واضح.

يعطي الجدول 1.3.1.2 صورة مفصلة عن التوزيع النسبي لآراء المبحوثين المتعلقة بالحقوق السياسية

نتائج وتوصيات: بناء على نتائج البحث فيما يخص الحقوق السياسية فيمكن القول:

- هناك وعي واضح وملموس للعينة المبحوثة حول الحقوق السياسية يتجسد في الإجابة على مؤشرات الحقوق السياسية التي تضمنتها الاستمارة وبما يشمل على الحق في التعبير، والنشر، والاعلام والتنظيم المجتمعي والتظاهر، التي تم طرحها بالبحث في ظل تباين جغرافي هامشي وكذلك الامر حول التباين بناء على الجنس.
- تتخفف نسبة الوعي حول الحق في الحصول على المعلومات العامة من مؤسسات الدولة وفي مسألة الدولة في كيفية صرف الاموال والموازنات الحكومية والنفقات العامة وفي حق كل فلسطيني في المشاركة بالانتخابات الرئاسية او التشريعية مما يستدعي عمل تدخل في هذا المجال لرفع التوعية حول هذه الحقوق. هنالك تباين بسيط حسب الموقع الجغرافي وبناء على الجنس فيما يخص الانتخابات مما يستدعي التركيز في هذه الموضوعة في قطاع غزة وبين الاناث.

جدول (1.3.1.2): توزيع إجابة المبحوثين وفق لمؤشرات الحقوق السياسية

الجنس		المنطقة			البند	
		الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين		
المجموع	انثى	ذكر	فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع
7.1	6.3	8.0	7.1	7.1	7.1	أعتقد أن للدولة الحق منع أي مواطن في ان
2.6	2.9	2.3	2.6	1.9	3.0	ينتقد او يصرح او ينشر رايه في أداء
90.3	90.9	89.7	90.3	91.0	89.9	الحكومة او الرئيس او الشخصيات
100	100	100	100	100	100	الاعتبارية الأخرى.
5.3	3.9	6.6	5.3	7.0	4.2	أعتقد أن للحكومة الحق في اغلاق المحطات
3.1	3.1	3.1	3.1	2.3	3.6	الاذاعية او التلفزة التي تنتقدها او تعارض
91.7	93.0	90.4	91.7	90.7	92.2	سياساتها.
100	100	100	100	100	100	المجموع
6.6	4.7	8.5	6.6	7.6	6.0	أعتقد أن للدولة الحق في رفض ترخيص
4.2	4.1	4.3	4.2	3.5	4.6	الجمعيات او الهيئات الخيرية التي تختلف
89.2	91.3	87.2	89.2	88.9	89.4	غاياتها مع السياسات الحكومية.
100	100	100	100	100	100	المجموع
10.4	9.3	11.5	10.4	9.8	10.7	أعتقد أن للشرطة والاجهزة الأمنية الحق في
3.1	2.0	4.2	3.1	1.9	3.9	فض المظاهرات والمسيرات السلمية
86.5	88.7	84.3	86.5	88.3	85.3	المعارضة لمواقف الحكومة وقرارتها.

100	100	100	100	100	100	المجموع	
16.9	15.9	17.9	16.9	15.0	18.1	اوافق/نعم	أعتقد أن يحق للحكومة رفض بعض طلبات المواطنين في الحصول على المعلومات العامة من مؤسسات الدولة.
5.7	7.2	4.2	5.7	7.5	4.6	غير متأكد	
77.3	76.8	77.9	77.3	77.5	77.3	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
17.7	14.7	20.7	17.7	12.8	20.7	اوافق/نعم	أعتقد أن ليس للمواطن الحق في مسألة الدولة حول كيفية صرف الأموال والموازنات الحكومية والنفقات العامة.
5.1	4.1	6.2	5.1	5.9	4.7	غير متأكد	
77.2	81.3	73.1	77.2	81.4	74.6	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
30.1	32.4	27.8	30.1	26.7	32.1	اوافق/نعم	أعتقد أن لكل مواطن فلسطيني الحق في المشاركة في الانتخابات الرئاسية أو التشريعية من خلال التصويت فقط.
2.7	3.4	2.0	2.7	2.6	2.8	غير متأكد	
67.2	64.2	70.1	67.2	70.7	65.1	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	

4.1.2 الحقوق الاقتصادية

- سبق وان اطلع 32% من المبحوثين على قانون العمل الفلسطيني او أحد بنوده، وترتفع نسبة من اطلع من المبحوثين على القانون في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة بشكل ملحوظ في ظل وجود تباين ملموس ايضا على مستوى الجنس حيث ترتفع نسبة من اطلعوا من المبحوثين الذكور عنها بين المبحوثات الإناث وبشكل واضح.
- سبق وان اطلع ما يزيد عن 23% من المبحوثين على قانون حماية المستهلك او أحد بنوده، وترتفع نسبة من اطلع على القانون بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة بشكل ملموس في ظل وجود تباين على مستوى الجنس حيث ترتفع النسبة بين الذكور عنها بين الإناث المبحوثات.
- يعتقدون ما يقرب 89% من المبحوثين أنه يحق للعامل تقديم شكوى ضد صاحب العمل الذي يعطي أجرا أقل من الحد الأدنى للأجور، في ظل تباين على مستوى التوزيع الجغرافي اذ ترتفع النسبة بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة مع بعض التباين على التوزيع المبني على الجنس.
- يعتقد المبحوثين ان على الدولة توفير فرص عمل مناسبة وعادلة للمواطنين، فقد صرح عن ذلك ما يقرب 99% منهم. دون اية فروق على مستوى التوزيع الجغرافي والتوزيع المبني على الجنس.
- بلغت نسبة من يعتقدون ان حق الملكية الفردية مكفول في القوانين الفلسطينية ولا يمكن المساس به إلا بقرار من المحافظ ما يزيد عن 70% من المبحوثين، وتتساوى النسبة بشكل تقريبي بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس حيث ترتفع بين الإناث عنها بين الذكور.

- 90% من المبحوثين يرون ان من حق المواطن الحصول على فاتورة بكل ما يشتريه من سلع او خدمات، وترتفع نسبة من يرون ذلك من المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة بشكل بسيط وكذلك الامر بالنسبة للمبحوثين الذكور عن نسبتها بين المبحوثات الاناث.
 - يعرف المبحوثين ان من حق المواطن الحصول على تعويض مالي في حالة وقوع أصابه عمل له، ما يقرب 97%، دون فروق تذكر وفقا للتوزيع الجغرافي او الجنسي للمبحوثين.
 - تتخفص نسبة من يعتقدون ان الدولة تستطيع مصادرة ممتلكات المواطنين الخاصة بدون الحاجة لحكم قضائي، لتصل الى 7%، في ظل تباين بسيط وفقا للتوزيع الجغرافي والجنسي.
- يعطي الجدول 1.4.1.2 صورة تفصيلية حول اراء المواطنين المبحوثين المتعلقة بالحقوق الاقتصادية

نتائج وتوصيات: بناء على نتائج مسح المؤشرات الخاصة بالحقوق الاقتصادية يمكن القول:

- هنالك ضعف في مدى اطلاع المواطنين المبحوثين على قانون العمل الفلسطيني وقانون حماية المستهلك مما يستدعي التدخل لرفع الوعي في هذا المجال خاصة في قطاع غزة وبين الاناث.
- ايضا هنالك انخفاض في المعرفة حول حق الملكية الفردية وكونه مكفول في القوانين الفلسطينية ولا يمكن المساس به مما يستدعي تدخل لرفع الوعي حول الموضوع مع التركيز على الذكور.
- مع معرفة في باقي المؤشرات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية تقديم الشكاوى لانتهاك الحقوق العمالية، الحق في اجر اعلى من الحد الادنى، الحق في العمل وفي التعويض، الحق في الممتلكات وعدم تعرضها للمصادرة.

جدول (1.4.1.2): توزيع المبحوثين وفقا لارائهم لمؤشرات الحقوق الاقتصادية

الجنس	المنطقة			البند	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	ذكر	انثى
المجموع	38.0	21.9	31.9	43.2	20.3
سبق وان اطلعت على قانون العمل الفلسطيني او أحد بنوده	اوافق/نعم	6.7	7.4	8.0	5.9
	غير متأكد	55.3	70.6	48.8	73.7
	غير موافق/لا	100	100	100	100
المجموع	29.4	13.4	23.3	25.8	20.9
سبق وان اطلعت على قانون حماية المستهلك او أحد بنوده	اوافق/نعم	7.1	9.4	9.6	6.3
	غير متأكد	63.5	77.2	64.6	72.9
	غير موافق/لا	100	100	100	100
المجموع	93.7	80.9	88.9	90.8	86.9
أعتقد أنه يحق للعامل تقديم شكوى ضد صاحب العمل الذي يعطي أجرا أقل من الحد الأدنى للأجور	اوافق/نعم	2.4	6.6	2.6	5.5
	غير متأكد	3.8	12.5	6.6	7.6
	غير موافق/لا	100	100	100	100
المجموع	100	100	100	100	100

98.8	99.0	98.7	98.8	99.0	98.7	اوافق/نعم	على الدولة توفير فرص عمل مناسبة وعادلة للمواطنين
0.2	0.4	0.1	0.2	0.0	0.4	غير متأكد	
0.9	0.6	1.2	0.9	1.0	0.9	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
70.3	73.1	67.6	70.3	70.9	69.9	اوافق/نعم	حق الملكية الفردية مكفول في القوانين الفلسطينية ولا يمكن المساس به إلا بقرار من المحافظ.
8.2	9.1	7.2	8.2	11.0	6.5	غير متأكد	
21.5	17.8	25.1	21.5	18.1	23.6	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
89.6	87.7	91.4	89.6	84.7	92.5	اوافق/نعم	أعتقد ان من حق المواطن الحصول على فاتورة بكل ما يشتريه من سلع او خدمات.
2.0	1.9	2.1	2.0	3.9	0.8	غير متأكد	
8.4	10.4	6.5	8.4	11.3	6.6	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
96.7	96.8	96.7	96.7	99.0	95.3	اوافق/نعم	اعرف ان من حق المواطن الحصول على تعويض مالي في حالة وقوع أصابه عمل له.
1.2	0.9	1.6	1.2	0.2	1.9	غير متأكد	
2.0	2.3	1.7	2.0	0.8	2.8	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
7.0	6.6	7.5	7.0	6.8	7.2	اوافق/نعم	تستطيع الدولة مصادرة ممتلكات المواطنين الخاصة بدون الحاجة لحكم قضائي.
1.0	0.4	1.6	1.0	0.3	1.5	غير متأكد	
91.9	93.0	90.8	91.9	92.9	91.3	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	

5.1.2 الحقوق الاجتماعية

- بنسب تزيد عن 95% وتصل الى 99% يعتقد المبحوثين ان:

1. من حق المواطن الحصول على راتب تقاعدي او على ضمان اجتماعي عادل ومناسب من الدولة عند عدم قدرته على تأمين معيشته، في ظل التباين البسيط على المستوى الجغرافي والجنس.
2. ان من واجب الدولة توفير خدمات التعليم الأساسي بصورة مجانية وان من واجب الدولة توفير خدمات تأمين صحي ورعاية صحية أولية مجانية وفعالة، في ظل تباين بسيط على المستوى الجغرافي بحيث هي اعلى في قطاع غزة وارتفاع بين الذكور عنه بين الإناث.
3. وان من واجب الدولة ان تضع انظمة تضمن المسائلة عن الأخطاء الطبية وحماية حقوق المواطنين في ظل تباين هامشي على المستوى الجغرافي والجنس.
4. ان من حق عائلات الاسرى والشهداء الحصول على معاشات مالية شهرية، في ظل تباين بسيط على المستوى الجغرافي بحيث هي اعلى في قطاع غزة وارتفاع بين الذكور عنه بين الإناث.
5. ان من واجب الدولة توفير خدمة مياه نظيفة بتعرفة منخفضة، وترتفع النسبة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية بشكل كبير في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس لترتفع بين الإناث.

- يرى 62% من المبحوثين ان من حق المواطن الاضراب عن العمل بشرط الحصول على موافقة الدولة على الاضراب، وترتفع نسبة من يرون ذلك من المبحوثين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية في ظل وجود تباين بسيط مبني على التوزيع الجنسي.
 - ويعتقد ما يقرب من 63% من المبحوثين أن القوانين المحلية والمواثيق والاتفاقيات الدولية قد كفلت حق المواطن في الانتماء الى النقابات والاتحادات العمالية، مع فروق طفيفة مبنية على التوزيع الجغرافي والجنسي.
 - وما نسبته 65% من المبحوثين يعتقدون أن القوانين المحلية والمواثيق والاتفاقيات الدولية قد كفلت حق المواطن في بيئة نظيفة، وترتفع نسبة من يعتقدون ذلك من المبحوثين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية بشكل ملحوظ في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس لترتفع النسبة بين الإناث.
 - هنالك 76% من المبحوثين يعتقدون أن القوانين المحلية والمواثيق والاتفاقيات الدولية قد نصت على ضرورة تهيئة المرافق الخاصة بذوي الاعاقة، وترتفع نسبة من يعتقدون ذلك ما بين المبحوثين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية بشكل ملحوظ، في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس لترتفع النسبة بين الإناث.
 - 69% من المبحوثين يرون ان من حق المواطن ان يشكو على اي شخص يعامل زوجته او ابنائه الصغار بعنف شديد، وترتفع نسبة من يرون ذلك من المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة بشكل ملحوظ في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس لترتفع النسبة بين الإناث.
 - ما يزيد بقليل عن 6% من المبحوثين يعتقدون ان من حق الاباء طلب ترك أبنائهم للمدارس قبل نهاية مرحلة التعليم الاساسي وترتفع نسبة من يعتقدون ذلك من المبحوثين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية بشكل ملحوظ في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس لترتفع النسبة بين الإناث.
- يعطي الجدول 1.5.1.2 تفصيلا واضحا عن توزيع اراء المبحوثين وفقا للمؤشرات الاجتماعية

نتائج وتوصيات: بناء على نتائج المسح والخاص بتوزيع اراء المواطنين المبحوثين فيما يخص الحقوق الاجتماعية فانه يمكن القول:

- ترتفع نسبة معرفة المواطنين في عدد من الحقوق الاجتماعية بشكل ملحوظ (الحق في الضمان الاجتماعي، الحق في التعليم والحق في المسائلة عن الأخطاء الطبية والحق في الحصول على مياه نظيفة)
- في الوقت الذي تنخفض فيه نسب من يعرفون حقوق أخرى بشكل واضح (الحق في الاضراب، الانتماء للنقابات، الحق في البيئة النظيفة، تهيئة المرافق الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة والحق في الشكوى على من يعتدي على زوجته وابناءه). مما يستدعي التدخل خاصة في منطقة الضفة الغربية بهذه المواضيع ولكلا الجنسين.

- كما يستدعي التدخل لرفع الوعي على موضوع الحق بالشكوى على أي شخص يعامل زوجته أو ابنائه الصغار بعنف لتدني نسبة من يوافقوا على هذا الحق مع اهمية التركيز على قطاع غزة والذكور .

جدول (1.5.1.2): توزيع المواطنين المبحوثين وفقا لآرائهم حول مجموعة من الحقوق الاجتماعية

البند	المنطقة			الجنس	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	ذكر	انثى
أعتقد ان من حق المواطن الحصول على راتب تقاعدي او على ضمان اجتماعي عادل ومناسب من الدولة عند عدم قدرته على تأمين معيشته.	98.1	99.6	98.7	98.6	98.8
	0.7	0.0	0.5	0.3	0.7
	1.1	0.4	0.9	1.2	0.6
	100	100	100	100	100
أعتقد ان من واجب الدولة توفير خدمات التعليم الأساسي بصورة مجانية.	96.7	99.8	97.9	99.3	96.5
	0.9	0.0	0.6	0.4	0.7
	2.4	0.2	1.5	0.3	2.7
	100	100	100	100	100
أعتقد ان من واجب الدولة توفير خدمات تأمين صحي ورعاية صحية أولية مجانية وفعالة.	98.9	99.7	99.2	99.4	99.0
	0.2	0.0	0.1	0.1	0.1
	1.0	0.3	0.7	0.5	0.9
	100	100	100	100	100
أعتقد ان من واجب الدولة ان تضع انظمة تضمن المسائلة عن الأخطاء الطبية وحماية حقوق المواطنين.	99.1	99.9	99.4	99.2	99.6
	0.7	0.0	0.4	0.5	0.4
	0.2	0.1	0.2	0.3	0.1
	100	100	100	100	100
أعتقد ان من حق عائلات الاسرى والشهداء الحصول على معاشات مالية شهرية.	95.2	99.2	96.7	95.8	97.7
	1.1	0.0	0.7	0.9	0.5
	3.7	0.8	2.6	3.3	1.8
	100	100	100	100	100
أعتقد ان من حق المواطن الاضراب عن العمل بشرط الحصول على موافقة الدولة على الاضراب.	58.2	68.3	62.0	60.6	63.5
	7.3	5.0	6.4	6.5	6.3
	34.5	26.8	31.6	32.9	30.2
	100	100	100	100	100
أعتقد أن القوانين المحلية والمواثيق والاتفاقيات الدولية قد كفلت حق المواطن في الانتماء الى النقابات والاتحادات العمالية.	61.9	63.5	62.5	61.3	63.8
	15.1	13.9	14.6	14.2	15.0
	23.1	22.6	22.9	24.6	21.2
	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
أعتقد أن القوانين المحلية والمواثيق والاتفاقيات الدولية قد كفلت حق المواطن في بيئة نظيفة.	56.8	78.6	65.0	65.3	64.8
	12.6	3.9	9.3	7.8	10.9
	30.6	17.5	25.6	27.0	24.3
	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
أعتقد أن القوانين المحلية والمواثيق	68.2	88.5	75.9	75.7	76.2

9.0	9.4	8.7	9.0	3.8	12.2	غير متأكد	والاتفاقيات الدولية قد نصت على
15.0	14.4	15.6	15.0	7.6	19.5	غير موافق/لا	ضرورة تهيئة المرافق الخاصة بذوي
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع	الاعاقة.
94.7	95.3	94.0	94.7	99.4	91.8	وافق/نعم	أعتقد ان من واجب الدولة توفير
1.1	1.6	0.5	1.1	0.5	1.4	غير متأكد	خدمة مياه نظيفة بتعرفة منخفضة.
4.3	3.1	5.4	4.3	0.1	6.8	غير موافق/لا	
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع	
69.0	70.8	67.2	69.0	61.9	73.3	وافق/نعم	أعتقد ان من حقي ان اشكو على اي
3.5	3.4	3.5	3.5	2.7	3.9	غير متأكد	شخص يعامل زوجته او ابنائه
27.6	25.7	29.3	27.6	35.3	22.8	غير موافق/لا	الصغار بعنف شديد.
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع	
6.2	6.5	5.9	6.2	7.2	5.6	وافق/نعم	أعتقد ان من حق الاباء طلب ترك
0.7	1.1	0.4	0.7	0.2	1.1	غير متأكد	أبنائهم للمدارس قبل نهاية مرحلة
93.1	92.4	93.7	93.1	92.6	93.3	غير موافق/لا	التعليم الاساسي.
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع	

2.2 استمارة الأشخاص من 12-17 عام

بغرض تسهيل تناول بيانات المسح، وبحكم طول قائمة المؤشرات التي عالجتها الاستمارة، تم تبويب مكونات الاستمارة في 3 اقسام متجانسة حتى يسهل التعامل معها ويتمكن القارئ من التعامل معها بسلاسة.

1.2.2 مؤشرات حول المعرفة بالحقوق والحريات العامة- للأعمار اقل من 17 عام

تعكس البيانات في هذا القسم اراء المبحوثين من الفئة العمرية 12- 17 سنة

- ما يقارب من 75% من المبحوثين في الفئة العمرية 12- 17 سنة، يعتقدون انهم يعرفون حقوق الطفل، وترتفع نسبة من يعرفون حقوق الطفل بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة بشكل ملحوظ، في ظل وجود تباين ملموس ايضا على مستوى الجنس لترتفع النسبة بين الإناث المبحوثات.
- وتقلب الصورة راسا على عقب عند الدخول في الأسئلة المحددة للمعرفة بحقوق الطفل المذكورة في البند السابق، فعند السؤال عن المعرفة بالاتفاقية الخاصة بحقوق الاطفال فان النسبة تنخفض دراماتيكا لتصل الى 14% من المبحوثين، مما يدل على ان المعرفة الاولى غير اكيدة وتعتمد على الاعتقاد بالمعرفة. مع فوارق بسيطة مبنية على التوزيع الجغرافي والجنسي للمبحوثين، اذ ترتفع نسبة من يعرفون الاتفاقية الخاصة بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها قطاع غزة في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس حيث تكون نسبة من يعرفون بالاتفاقية اعلى بين البنات المبحوثات.

- وتراجع نسبة من يعرفون ما هو قانون الطفل الفلسطيني الى ما يقارب 19%، وترتفع نسبة من يعرفون ما هو قانون الطفل الفلسطيني ما بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها قطاع غزة بشكل طفيف في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس لترتفع النسبة بين الإناث.
- استكمالا لما سبق فان ما يزيد عن 19% من المبحوثين فقط، يعرفون موعد يوم الطفل الفلسطيني، وترتفع نسبتهم بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها قطاع غزة، في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس لترتفع النسبة بين الإناث المبحوثات.
- يعرف ما يزيد عن 10% من المبحوثين بقليل ماذا تعني كلمة حدث، وترتفع نسبة المبحوثين اللذين يعرفون ذلك في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة بشكل ملحوظ في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس لترتفع النسبة بين الذكور.
- وا يزيد بقليل عن 33% من المبحوثين يعرفون سن الزواج في فلسطين للذكور والاناث، وترتفع نسبة من يعرفون ذلك من المبحوثين في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة بشكل ملحوظ، في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس لترتفع النسبة بين الذكور.
- وهناك 6% من المبحوثين سمعوا عن قانون حماية الاحداث، ترتفع نسبة من سمعوا عن قانون حماية الاحداث ما بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة بشكل ملحوظ في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس لترتفع النسبة بين الإناث.
- ما يزيد بقليل عن 13% من المبحوثين فقط سمعوا عن شبكات حماية الطفولة ومرشد الحماية، وترتفع نسبة من سمعوا بذلك بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها قطاع غزة في بشكل ملحوظ في ظل وجود تباين على مستوى الجنس لترتفع النسبة بين الإناث.

ويقدم الجدول 1.1.2.2 صورة عن معرفة المبحوثين في الفئة العمرية 12- 17 سنة بالقوانين ذات الصلة بحقوق الأطفال وبالحقوق الاساسية

نتائج وتوصيات: بناء على نتائج المسح الخاص بمعرفة الفئة العمرية 12- 17 سنة بالقوانين الخاصة بحقوق الأطفال فقد تبين:

- على الرغم من تصريح اغلبية المبحوثين بمعرفتهم عن حقوق الأطفال (75%) الا ان الاجابات التفصيلية قد دلت على معرفة متدنية بالاتفاقات والمواثيق الدولية، وبقانون الطفل الفلسطيني، وبيوم الطفل الفلسطيني، قانون حماية الاحداث، شبكات حماية الطفولة، وبسن الزواج مما يستدعي توعية من خلا تدخلات مختلفة (اعلام، نشاطات مدرسية، دراما، والنشرات بالقوانين والأنظمة التي تحمي الأطفال في فلسطين. مما يستدعي العمل على رفع الوعي خاصة في قطاع غزة وبين الذكور.

جدول (1.1.2.2): توزيع المبحوثين 12- 17 وفقا لمعرفتهم بالحقوق والحريات العامة، بناء على مؤشرات المستخدمة

الجنس			المنطقة			البند	
المجموع	انثى	ذكر	فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية		
74.8	81.1	68.8	74.8	66.9	80.2	اوافق/نعم	أعرف ماذا تعني حقوق الطفل
7.0	6.5	7.4	7.0	9.7	5.1	غير متأكد	
18.2	12.4	23.8	18.2	23.4	14.7	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
14.0	15.5	12.5	14.0	12.5	14.9	اوافق/نعم	أعرف ما هي الاتفاقية الدولية لحقوق الأطفال
13.6	14.9	12.3	13.6	13.2	13.8	غير متأكد	
72.5	69.6	75.2	72.5	74.3	71.2	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
18.8	20.8	16.9	18.8	18.0	19.3	اوافق/نعم	أعرف ما هو قانون الطفل الفلسطيني
13.8	15.1	12.5	13.8	12.6	14.6	غير متأكد	
67.5	64.1	70.6	67.5	69.4	66.1	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
19.4	21.6	17.3	19.4	15.9	21.9	اوافق/نعم	اعرف موعد يوم الطفل الفلسطيني
10.4	12.1	8.8	10.4	13.1	8.5	غير متأكد	
70.2	66.3	73.9	70.2	71.1	69.6	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
10.3	9.8	10.7	10.3	5.2	13.8	اوافق/نعم	أعرف ماذا تعني كلمة "حدث"
4.3	2.9	5.5	4.3	5.2	3.6	غير متأكد	
85.5	87.3	83.8	85.5	89.6	82.7	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
33.3	34.7	32.0	33.3	19.8	42.7	اوافق/نعم	أعرف السن القانوني للزواج في فلسطين للذكور والاناث
15.8	16.9	14.9	15.8	20.7	12.5	غير متأكد	
50.8	48.5	53.1	50.8	59.5	44.9	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
6.1	7.1	5.1	6.1	2.5	8.6	اوافق/نعم	سمعت عن قانون حماية الاحداث
7.6	7.8	7.4	7.6	4.2	9.9	غير متأكد	
86.3	85.1	87.4	86.3	93.3	81.5	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
13.4	15.3	11.5	13.4	6.3	18.2	اوافق/نعم	سمعت عن شبكات حماية الطفولة ومرشد حماية الطفولة
10.6	9.7	11.4	10.6	10.5	10.6	غير متأكد	
76.1	75.0	77.1	76.1	83.2	71.2	غير موافق/لا	

100	100	100	100	100	100	المجموع	
-----	-----	-----	-----	-----	-----	---------	--

2.2.2 مؤشرات حول المعرفة بالحقوق الاجتماعية والخدمات (التعليم، الصحة، التنشئة) للأعمار 12-17 عام

- افاد 97% من المبحوثين في الفئة العمرية 12-17 سنة، انه من حق الاطفال الحصول على تعليم اساسي مجاني، مع ارتفاع طفيف لنسبة من أكدوا على ذلك من المبحوثين في قطاع غزة عنها الضفة الغربية في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس لترتفع النسبة بين الإناث.
- واكد 99% من المبحوثين على انه يجب على الدولة تشجيع الاطفال على اتمام تعليمهم الثانوي والعالي، دون فروق تذكر على مستوى التوزيع الجغرافي والجنسي.
- كم افاد 99% من المبحوثين على انه من حق الاطفال الحصول على المعاملة الكريمة من المعلمين والمعلمات وعدم التعرض لحقوقهم او كرامتهم بغرض تأديبهم، دون فروق تذكر على مستوى التوزيع الجغرافي والجنسي.
- واكد ما يزيد عن 99% من المبحوثين الاطفال على انه من حق الاطفال اللعب والراحة والترفيه والتمتع بالأنشطة المختلفة في اوقات الفراغ، دون فروق تذكر على مستوى التوزيع الجغرافي والجنسي.
- وتنخفض نسبة من تلقوا دروسا تساعدهم في معرفة حقوق الانسان والطفل الى ما يقرب 82%، مع فرق بسيط في النسب وفقا للتوزيع الجغرافي، حيث ترتفع نسبة المبحوثين الذين تلقوا دروسا في مجال حقوق الانسان والطفل في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية في ظل وجود تباين أكبر على مستوى الجنس ترتفع فيه النسبة بين الإناث المبحوثات عنها بين الذكور المبحوثين.
- وتراوحت نسبة من يعتقدون بمجموعة من الحقوق المعيشية والتربوية ما بين 90-99% من المبحوثين، في ظل تباينات بسيطة على التوزيع الجغرافي والجنس وفقا لعدد من المؤشرات:

1. من حق الاطفال ذوي الاعاقة في ان توفر لهم الدولة سهولة الحركة والتنقل، خاصة داخل مدراسهم
2. من حق الاطفال التعبير عما يفكرون فيه، وعلى الجميع احترام ما يقولونه طالما كان ذلك يراعي الآداب العامة، والعادات والتقاليد في المجتمع.
3. من حق الاطفال الحصول على ما يحتاجونه من معلومات وإجابات على اسئلتهم
4. من حق الاطفال الحصول والوصول الى خدمات الرعاية الصحية الكاملة بما يتناسب مع احتياجاتهم

5. ونسبة قريبة حول حق الاطفال المشاركة في جمعيات ونوادي الاطفال والمجالس الطلابية وحضور اجتماعاتها

- وهذا مؤشر ايجابي وعالي حول الوعي في هذه المواضيع.
- كما لم يوافق حوالي 92% على حق الوالد او ولي الامر ان يطلب ترك المدرسة قبل انتهاء مرحلة التعليم الاساسي، وترتفع هذه النسبة في الضفة الغربية عنه قطاع غزة بشكل واضح في ظل وجود تباين هامشي على مستوى الجنس، حيث ترتفع بين الاناث.
- بينما وافق 82% من المبحوثين على حق الطفل في رفض تزويجه حتى لو رأى اهله ان ذلك لمصلحته، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين في قطاع غزة عنها الضفة الغربية بشكل واضح في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس، حيث ترتفع النسبة بين الاناث المبحوثات.
- حوالي 90% من المبحوثين وافق على حق الاطفال الاشتراك في وضع الخطط والموازنات والبرامج الوطنية الخاصة بالأطفال والتي توفرها الدولة او المؤسسات العاملة في مجال الطفولة. مما يؤكد على وعي عالي. وترتفع هذه النسبة في قطاع غزة عنه الضفة الغربية بشكل بسيط في ظل وجود تباين هامشي على مستوى الجنس، حيث ترتفع بين الاناث.

يقدم الجدول 1.2.2.2 صورة تفصيلية عن توزيع الأطفال المبحوثين وفقا لمعرفتهم بحقوقهم الأساسي، الاجتماعية والمدنية وفقا لعدد من المؤشرات

نتائج وتوصيات: بناء على نتائج المسح الخاص بمعرفة الفئة العمرية 12- 17 سنة بالحقوق الأساسية بما فيها الحق في التعليم والتنشئة والحقوق المدنية للأطفال فقد تبين:

- انه وفيما يخص معرفة الاطفال بسن 12-17 بحقهم في التعليم الاساسي والثانوي والحصول على معاملة كريمة من قبل المعلمين، وحقهم بالراحة والترفيه والتمتع فنسبة الوعي عالية جدا بين هذه الفئة من المبحوثين. كذلك الحال حول حقهم بالتعبير والحصول على ما يحتاجونه من معلومات، المشاركة بالجمعيات والنوادي وخدمات الرعاية الصحية. ومن هنا يمكن التوصية بالمضي في التثقيف والتعليم المدرسي وغير المدرسي الموجه لتنمية معرفة الأطفال في الحقوق الأساسية وحقوق الطفل
- كذلك هنالك وعي عالي لدى الاطفال حول حقوقهم المدنية والاجتماعية الواجب توفيرها من قبل الدولة ويشمل ذلك حق الاطفال ذوي الاعاقة بتوفير الدولة لهم سبل الحركة والتنقل خاصة بالمدارس وتقديم الحماية من كل ما يؤثر على صحته وتعليمه وعقله وروحه وحياته الاجتماعية، وحقه في استكمال تعليمه وحقه في رفض الزواج في سن مبكر، وهذا ما يحتاج الى التأكيد عليه في برامج التوعية الموجهة للأطفال.

جدول (1.2.2.2): توزيع المبحوثين وفقا لمعرفةهم بعدد من المؤشرات المتعلقة بالحقوق الأساسية والمدنية للأطفال

الجنس		المنطقة			البند	
المجموع	انثى	ذكر	فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية	
97.0	97.3	96.7	97.0	99.1	95.6	من حق الأطفال الحصول على تعليم أساسي مجاني
0.8	0.7	0.9	0.8	0.0	1.4	اوافق/نعم
2.2	2.0	2.4	2.2	0.9	3.1	غير متأكد
100	100	100	100	100	100	غير موافق/لا
99.1	98.9	99.4	99.1	99.5	98.9	المجموع
0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.2	يجب على الحكومة تشجيع الاطفال على اتمام تعليمهم الثانوي والعالي
0.8	1.0	0.5	0.8	0.5	0.9	اوافق/نعم
100	100	100	100	100	100	غير متأكد
99.0	99.2	98.8	99.0	98.7	99.3	غير موافق/لا
0.3	0.1	0.6	0.3	0.0	0.6	المجموع
0.6	0.7	0.6	0.6	1.3	0.2	من حق الاطفال الحصول على المعاملة الكريمة من المعلمين والمعلمات وعدم التعرض لحقوقهم او كرامتهم بغرض تأديبهم
100	100	100	100	100	100	اوافق/نعم
99.4	99.4	99.4	99.4	99.8	99.1	غير متأكد
0.3	0.3	0.2	0.3	0.1	0.3	غير موافق/لا
0.4	0.3	0.4	0.4	0.1	0.5	المجموع
100	100	100	100	100	100	من حق الاطفال اللعب والراحة والترفيه والتمتع بالأنشطة المختلفة في اوقات الفراغ
81.7	86.9	76.7	81.7	82.8	80.9	اوافق/نعم
4.1	2.7	5.4	4.1	2.9	4.9	غير متأكد
14.3	10.4	18.0	14.3	14.3	14.2	غير موافق/لا
100	100	100	100	100	100	المجموع
98.3	97.8	98.8	98.3	98.7	98.1	اوافق/نعم
0.8	1.1	0.5	0.8	1.0	0.6	غير متأكد
0.9	1.1	0.7	0.9	0.3	1.3	غير موافق/لا
100	100	100	100	100	100	المجموع
99.2	99.4	98.9	99.2	99.6	98.8	اوافق/نعم
0.3	0.5	0.1	0.3	0.1	0.4	غير متأكد
0.5	0.1	1.0	0.5	0.2	0.7	غير موافق/لا
100	100	100	100	100	100	المجموع
97.8	98.5	97.1	97.8	99.3	96.8	اوافق/نعم

0.5	0.6	0.4	0.5	0.2	0.7	غير متأكد	يحتاجونه من معلومات وإجابات على استئلتهم
1.7	0.9	2.5	1.7	0.5	2.5	غير موافق/لا	
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع	
96.3	97.1	95.6	96.3	99.3	94.3	اوافق/نعم	من حق الاطفال المشاركة في جمعيات ونوادي الاطفال والمجالس الطلابية وحضور اجتماعاتها
1.3	1.8	0.8	1.3	0.6	1.8	غير متأكد	
2.4	1.1	3.6	2.4	0.1	4.0	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
99.7	99.8	99.6	99.7	99.9	99.5	اوافق/نعم	من حق الاطفال الحصول والوصول الى خدمات الرعاية الصحية الكاملة بما يتناسب مع احتياجاتهم
0.2	0.2	0.2	0.2	0.0	0.4	غير متأكد	
0.1	0.0	0.2	0.1	0.1	0.1	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
99.3	99.0	99.7	99.3	100.0	98.9	اوافق/نعم	من حق الاطفال التمتع بالتأمين الصحي المجاني
0.5	0.9	0.1	0.5	0.0	0.9	غير متأكد	
0.1	0.1	0.2	0.1	0.0	0.2	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
7.7	6.5	8.9	7.7	5.1	9.6	اوافق/نعم	من حق والدي او ولي امرى ان يطلب مني ترك المدرسة قبل انتهاء مرحلة التعليم الاساسي.
0.7	0.9	0.6	0.7	0.0	1.2	غير متأكد	
91.5	92.6	90.6	91.5	94.9	89.2	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
81.8	82.2	81.3	81.8	72.6	88.1	اوافق/نعم	من حق الطفل ان يرفض تزويجه حتى لو رأى اهله ان ذلك لمصلحته.
0.8	1.0	0.7	0.8	0.2	1.3	غير متأكد	
17.4	16.8	18.0	17.4	27.3	10.6	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
89.5	89.9	89.2	89.5	90.4	88.9	اوافق/نعم	من حق الاطفال الاشتراك في وضع الخطط والموازنات والبرامج الوطنية الخاصة بالأطفال والتي توفرها الدولة او المؤسسات العاملة في مجال الطفولة.
6.0	6.2	5.9	6.0	4.9	6.8	غير متأكد	
4.4	3.9	4.9	4.4	4.7	4.3	غير موافق/لا	
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع	

3.2.2 مؤشرات حول معرفة الأطفال بالحقوق الاقتصادية (العمل والتدريب) والحماية والمؤسسات للأعمار

12- 17 عام

- تراوحت نسبة من يعتقدون بحق الأطفال في مجموعة من الحقوق الخاصة بالحماية ما بين 90-99% من المبحوثين، في ظل تباينات بسيطة وفقا للتوزيع الجغرافي والجنس حسب المؤشرات التالية:

1. من حق الطفل ان توفر له الدولة الحماية من كل ما يؤثر على صحته وتعليمه وعقله وروحه وحياته الاجتماعية
 2. من حق الدولة والاسرة وضع ضوابط حول المحتوى الذي أشاهده على مختلف اشكال وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.
 3. من حق الاطفال الحماية من الضرب او التعذيب من قبل الاجهزة الامنية
 4. من حق الأطفال، الذين تمت ادانتهم بجريمة يعاقب عليها القانون، فصلهم عن البالغين في السجون ومنشآت اصلاح والتأهيل المختلفة.
- وهذا مؤشر ايجابي وعالي حول الوعي في هذه المواضيع.

- لا يوافق 76% من المبحوثين على حق صاحب العمل في منح الطفل راتب اقل من البالغين كونه طفل، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية بشكل ملحوظ، في ظل وجود تباين على مستوى الجنس، حيث ترتفع النسبة بين الاناث المبحوثات.
- وافق ما يزيد عن 68% من المبحوثين على انه لا يحق لصاحب العمل ان يشغل الطفل سبع ساعات ونصف يوميا، النسب الايجابية متوسطة وتحتاج الى تدخل في هذا المجال. ترتفع هذه النسبة بين المبحوثين في قطاع غزة عنها الضفة الغربية بشكل واضح في ظل وجود تباين على مستوى الجنس، حيث ترتفع بين الاناث.
- لم يوافق ما يزيد عن 83% من المبحوثين على انه يمكن للأطفال، تحت سن 18 عاما، أن يعملوا في جميع الاماكن وجميع المهن. وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين في قطاع غزة عنها الضفة الغربية، في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس، حيث ترتفع النسبة بين الاناث المبحوثات.
- اقل من 45% من المبحوثين يعرفون حقوقهم التي كفلها القانون في حال تعرضهم للاعتقال من قبل أحد الاجهزة الامنية، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة بشكل واضح في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس، حيث ترتفع النسبة بين الاناث.
- يعرف ما يقرب 70% من المبحوثين حقوقهم التي كفلها القانون في حال تعرضهم للضرب او العنف من قبل أحد المعلمين/ المعلمات في المدرسة، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة بشكل طفيف في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس، حيث ترتفع النسبة بين الاناث.
- يعرف ما يزيد عن 53% من المبحوثين عن حقوقهم التي كفلها لهم القانون في حال تعرضهم للإيذاء النفسي او الجسدي من قبل افراد الاسرة، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها قطاع غزة بشكل طفيف في ظل وجود تباين هامشي على مستوى الجنس.

- وترتفع النسبة الى يقرب 87% من المبحوثين حول المعرفة ان لأطفال فلسطين الحق في توفير الحماية من انتهاكات الاحتلال ومن التعرض للخطر بسببها، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية بشكل بسيط ولا تبيان يذكر على مستوى الجنس.
 - ويعرف ما يقرب من 68%، من المبحوثين الجهات التي يمكن أن ألتوجه اليها في حال تعرض أحد حقوقهم للانتهاك، مما يحتاج الى تدخل لرفع الوعي في هذه المجال. وترتفع هذه النسبة برين المبحوثين في قطاع غزة عنها الضفة الغربية، في ظل وجود تباين بسيط على مستوى الجنس، حيث ترتفع النسبة بين الذكور.
 - لم يسمع ما يزيد عن 92% من المبحوثين عن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان "ديوان المظالم"، ويوجد تباين هامشي على المستوى الجغرافي وبناء على الجنس.
 - ولا يعرف ما يزيد عن 94% من المبحوثين دوره الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ديوان المظالم، مما يستدعي الى إدارة حملة منظمة وموجهة لطلبة المدارس للتعريف بالهيئة والتوعية حول دور الهيئة. ويوجد تباين هامشي على المستوى الجغرافي وبناء على الجنس.
- جدول (1.3.2.2) يعطي تفاصيل توزيع المبحوثين وفق لمعرفتهم بحقوقهم الاقتصادية وحقوقهم في الحماية.

نتائج وتوصيات: بناء على نتائج المسح المتعلق بالحقوق الاقتصادية والحماية فيما يخص الفئة العمرية 12-17 عام فيمكن القول:

- هنالك انخفاض بالوعي حول الحقوق الاقتصادية المتمثلة بحقوقهم الحصول على راتب مماثل للبالغين وحول ساعات العمل، اماكن العمل والمهن المسموح بها للأطفال مما يستدعي تدخل مركز في هذا المجال لهذه الفئة العمرية مع التركيز على قطاع غزة.
- فيما يخص الحقوق الخاصة بالاعتقال او التعرض للضرب او الايذاء النفسي والجسدي والانتهاكات من الاحتلال، فنسبة الوعي حولها منخفضة بشكل عام وتحتاج الى تدخل لرفع الوعي في كافة المناطق ولكلا الجنسين.
- حول المعرفة بموضوع الجهة الواجب التوجه لها في حالة تعرضت احدى حقوقهم للانتهاك فكانت نسبة المبحوثين منخفضة مما يستدعي تدخل مركز في هذا المجال مع التركيز على الضفة الغربية وفئة الاناث.
- هنالك نسبة متدنية جدا لمن سمعوا عن الهيئة المستقلة "ديوان المظالم" وكذلك عن دورها في مجال حقوق الانسان مما يتطلب تدخل سريع وحملة توعية مركزة تستهدف طلبة المدارس لرفع الوعي حول الهيئة المستقلة ودورها كجهة مراقبة تساعد على الحماية.

جدول (1.3.2.2): توزيع المبحوثين 12 - 17 سنة وفقا لمعرفتهم بحقوقهم الاقتصادية وحق الحماية وبالمؤسسات العاملة في هذا المجال

الجنس		المنطقة				البند	
المجموع	انثى	ذكر	فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية		
98.9	99.1	98.7	98.9	99.8	98.3	اوافق/نعم	من حق الاطفال عدم التعرض للمضايقات الجسدية او الجنسية او النفسية (مثل التنمر) من قبل الاقران
0.3	0.4	0.2	0.3	0.2	0.3	غير متأكد	
0.8	0.6	1.1	0.8	0.0	1.4	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
99.6	99.7	99.6	99.6	99.7	99.6	اوافق/نعم	من حق الاطفال ان توفر له الدولة الحماية من كل ما يؤثر على صحته وتعليمه وعقله وروحه وحياته الاجتماعية
0.1	0.2	0.1	0.1	0.0	0.2	غير متأكد	
0.2	0.1	0.4	0.2	0.3	0.2	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
93.4	94.5	92.3	93.4	94.3	92.7	اوافق/نعم	من حق الدولة والاسرة وضع ضوابط حول المحتوى الذي أشاهده على مختلف اشكال وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.
2.0	1.6	2.3	2.0	0.9	2.8	غير متأكد	
4.6	3.8	5.4	4.6	4.8	4.5	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
96.2	95.6	96.7	96.2	94.2	97.5	اوافق/نعم	من حق الاطفال الحماية من الضرب او التعذيب من قبل الاجهزة الامنية.
2.5	3.2	1.7	2.5	4.5	1.0	غير متأكد	
1.3	1.1	1.6	1.3	1.2	1.4	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
91.6	88.5	94.6	91.6	91.6	91.7	اوافق/نعم	من حق الاطفال الذين تمت ادانتهم بجريمة يعاقب عليها القانون، فصلهم عن البالغين في السجون ومنشآت الاصلاح والتأهيل المختلفة.
2.5	3.1	1.8	2.5	5.2	0.6	غير متأكد	
5.9	8.3	3.6	5.9	3.2	7.8	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
18.6	16.8	20.3	18.6	12.7	22.7	اوافق/نعم	من حق صاحب العمل منح الطفل راتب اقل من البالغين كونه طفل.
5.3	4.1	6.4	5.3	1.7	7.8	غير متأكد	
76.1	79.1	73.2	76.1	85.6	69.5	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
68.4	71.2	65.7	68.4	77.4	62.1	اوافق/نعم	لا يحق لصاحب العمل ان يشغل الطفل سبع ساعات ونصف يوميا.
4.0	3.0	5.0	4.0	2.1	5.4	غير متأكد	
27.6	25.8	29.3	27.6	20.5	32.5	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
13.9	12.3	15.5	13.9	11.6	15.5	اوافق/نعم	يمكن للأطفال، تحت سن 18 عاما، أن يعملوا في جميع الاماكن وجميع المهن.
2.7	3.5	2.0	2.7	1.2	3.8	غير متأكد	
83.4	84.2	82.5	83.4	87.2	80.7	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
44.5	45.1	43.8	44.5	37.0	49.6	اوافق/نعم	أعرف حقوقي التي كفلها لي القانون في حال تعرضت للاعتقال من قبل أحد
11.5	9.1	13.9	11.5	14.7	9.3	غير متأكد	

44.0	45.8	42.3	44.0	48.3	41.0	غير موافق/لا	الاجهزة الامنية.
100	100	100	100	100	100	المجموع	
69.5	71.6	67.4	69.5	67.5	70.8	اوافق/نعم	أعرف حقوقي التي كفلها لي القانون
6.3	5.4	7.2	6.3	8.8	4.6	غير متأكد	في حال تعرضت للضرب او العنف من
24.2	23.0	25.4	24.2	23.7	24.6	غير موافق/لا	قبل أحد المعلمين/ المعلمات في
100	100	100	100	100	100	المجموع	المدرسة.
52.4	52.1	52.8	52.4	50.3	53.9	اوافق/نعم	أعرف حقوقي التي كفلها لي القانون
6.8	6.4	7.1	6.8	8.8	5.4	غير متأكد	في حال تعرضت للإيذاء النفسي او
40.8	41.5	40.1	40.8	41.0	40.6	غير موافق/لا	الجسدي من قبل افراد اسرتي.
100	100	100	100	100	100	المجموع	
86.8	87.5	86.1	86.8	89.1	85.2	اوافق/نعم	اعرف ان لأطفال فلسطين الحق في
3.1	3.3	2.8	3.1	3.7	2.6	غير متأكد	توفير الحماية من انتهاكات الاحتلال
10.1	9.1	11.0	10.1	7.2	12.1	غير موافق/لا	ومن التعرض للخطر بسببها.
100	100	100	100	100	100	المجموع	
67.6	65.6	69.5	67.6	72.9	63.9	اوافق/نعم	في حال تعرضت أحد حقوقي للانتهاك،
2.9	3.1	2.8	2.9	4.0	2.1	غير متأكد	اعرف الجهات التي يمكن أن أتوجه
29.5	31.4	27.7	29.5	23.0	34.0	غير موافق/لا	اليها
100	100	100	100	100	100	المجموع	
5.0	5.5	4.6	5.0	5.3	4.9	اوافق/نعم	سمعت عن الهيئة المستقلة لحقوق
2.8	3.3	2.4	2.8	2.8	2.8	غير متأكد	الانسان "ديوان المظالم".
92.1	91.2	93.1	92.1	91.8	92.3	غير موافق/لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
3.0	4.4	1.7	3.0	2.7	3.2	اوافق/نعم	أعرف دور الهيئة المستقلة لحقوق
2.6	2.6	2.6	2.6	2.5	2.7	غير متأكد	الانسان "ديوان المظالم" في حماية
94.4	93.1	95.6	94.4	94.8	94.1	غير موافق/لا	حقوق أطفال فلسطين
100	100	100	100	100	100	المجموع	

3. نتائج المسح: إدراك المواطن الفلسطيني لتعرضه لانتهاك حقوقه (اليات الحماية)

1.3 مؤشرات حول إدراك المواطن لتعرضه لانتهاك حقوقه والحماية

اما بالنسبة لانتهاكات الحقوق فان ما نسبته 60-70% من المبحوثين يدركون ان الممارسات التالية هي انتهاك للحقوق:

- قيام الشرطة بتفتيش منزلي دون اذن قضائي
- قيام الشرطة بالتوقيف لمدة أكثر من 24 ساعة دون العرض على الجهات القضائية
- قيام الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمنعي من السفر دون اذن قضائي،

- قيام الأجهزة الأمنية بالاعتقال بسبب الآراء أو التعليقات المنشورة بشكل رسمي أو على وسائل التواصل الاجتماعي،
 - الحرمان من التوظيف بسبب آرائه السياسية
 - الحق في الاجازات السنوية وساعات الراحة المنصوص عليها بالقانون بسبب قيود صاحب العمل.
- كذلك كان هنالك تباين جغرافي واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث ترتفع نسبة من يعتقدون ان الممارسات سابقة الذكر انتهاكا للحقوق المواطن بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة وارتفاع هذه النسبة في معظم الانتهاكات بين المبحوثين الذكور عنها بين الاناث.
- يعطي الجدول (1.1.3) تفصيل حول توزيع المبحوثين من حيث ادراكهم للممارسات التي تنتهك حقوق المواطن.

نتائج وتوصيات: بناء على نتائج المسح وفيما يخص إدراك الانتهاكات للحقوق فيمكن القول:

- ترتفع نسبة من لا يدركون ان بعض الممارسات تمثل انتهاكات للحقوق المعترف بها لتصل الى ما يزيد عن 30% من المبحوثين، مما يتطلب تدخل توعوية تحسن من إدراك المواطن لحقوقه، مع التركيز على قطاع غزة وعلى فئة الاناث.

جدول (1.1.3): توزيع المبحوثين من حيث ادراكهم لانتهاك حقوقهم "اعتبر الافعال التالية انتهاكا لحقوقي"

الجنس		المنطقة				البند	
المجموع	انثى	ذكر	فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية		
63.2	62.9	63.6	63.2	57.5	66.7	اوافق	قيام الشرطة بتفتيش منزلي دون اذن قضائي.
0.3	0.4	0.1	0.3	0.2	0.3	لا اعرف	
36.5	36.7	36.3	36.5	42.3	33.0	لا اوافق	
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع	
64.4	63.1	65.7	64.4	57.0	68.9	اوافق	قيام الشرطة بتوقيفي لمدة أكثر من 24 ساعة دون العرض على الجهات القضائية.
1.3	1.5	1.2	1.3	1.7	1.1	لا اعرف	
34.2	35.4	33.1	34.2	41.3	30.0	لا اوافق	
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع	
65.1	63.0	67.1	65.1	58.5	69.1	اوافق	قيام الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمنعي من السفر دون إذن قضائي.
0.2	0.4	0.1	0.2	0.0	0.4	لا اعرف	
34.7	36.6	32.8	34.7	41.5	30.5	لا اوافق	
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع	
62.9	63.1	62.7	62.9	57.4	66.3	اوافق	قيام الأجهزة الأمنية باعتقالي بسبب آرائي أو تعليقاتي المنشورة بشكل رسمي أو على وسائل التواصل الاجتماعي.
1.1	1.2	0.9	1.1	0.3	1.5	لا اعرف	
36.0	35.7	36.3	36.0	42.3	32.2	لا اوافق	
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع	

64.4	63.7	65.1	64.4	58.8	67.8	وافق	حرمانى من التوظيف بسبب ارائى السياسية.
0.7	0.3	1.1	0.7	0.1	1.0	لا اعرف	
34.9	36.0	33.8	34.9	41.1	31.1	لا اوافق	
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع	
65.0	63.2	66.8	65.0	59.5	68.4	وافق	حرمانى بالحق فى الاجازات السنوية وساعات الراحة المنصوص عليها فالقانون بسبب قيود صاحب العمل.
0.9	1.1	0.7	0.9	1.0	0.8	لا اعرف	
34.1	35.7	32.5	34.1	39.6	30.8	لا اوافق	
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع	

4. نتائج المسح: معرفة المواطن بالآليات الوطنية والدولية للترويج لحقوق الانسان وحمايتها:

اما بالنسبة لمعرفة المواطن بالآليات الوطنية والدولية للترويج حول حقوق الانسان وحمايتها فكانت النتائج كالتالى:

- صرح 59% من المبحوثين بان فصل البلديات للتيار الكهربائي عن أصحاب المنازل الذين لم يسددوا التزاماتهم بدون الحاجة الى اذن قضائي ولأغراض المصلحة العامة، يعتبر انتهاكا لحقوق الامواطن، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين فى الضفة الغربية عنها فى قطاع غزة، فى ظل تباين طفيف بناء على الجنس حيث ترتفع النسبة بين المبحوثين الذكور.
- كما أكد 67% من المبحوثين على انهم يوافقون على ان الحرمان من التنقل بسبب الحواجز الإسرائيلية، يعتبر انتهاكا لحقوقهم، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين فى الضفة الغربية عنها فى قطاع غزة فى ظل تباين طفيف على بناء على الجنس حيث ترتفع النسبة بين المبحوثين الذكور.
- سبق وان سمع ما يزيد بقليل عن 27% من المبحوثين عن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان "ديوان المظالم " وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين فى قطاع غزة عنها فى الضفة الغربية بشكل طفيف، فى ظل تباين ملموس بناء على الجنس حيث ترتفع النسبة بين الذكور عن النسبة بين المبحوثات الاناث.
- تواصل ما يزيد عن 2% من المبحوثين، خلال السنوات السابقة، مع الهيئة المستقلة لحقوق الانسان وتقدمت اليها بشكاوى، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين فى الضفة الغربية عنها فى قطاع غزة فى ظل تباين طفيف بناء على الجنس حيث ترتفع النسبة بين المبحوثين الذكور.
- ما يزيد عن 52% من المبحوثين يعرفون الجهات الرسمية الحكومية التى يمكن التوجه اليها للشكوى بخصوص الحقوق المنتهكة، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين فى الضفة الغربية عنها فى قطاع غزة فى ظل تباين ملحوظ بناء على الجنس حيث ترتفع النسبة بين المبحوثين الذكور.

- 39% وما يزيد من المبحوثين يعرفون المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية التي يمكن التوجه إليها للشكوى بخصوص الحقوق المنتهكة، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية في ظل تباين ملموس مبني على الجنس حيث ترتفع النسبة بين المبحوثين الذكور.
 - يثق ما يزيد عن 35% من المبحوثين بأن هناك اجراءات واضحة للتقدم بالشكاوي على أحد الجهات لقضائية (النيابة والمحاكم واعضاءهم). وترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة في ظل تباين ملحوظ مبني على الجنس حيث ترتفع النسبة ايضا بشكل واضح بين المبحوثين الذكور عنها بين المبحوثات الاناث.
 - ما يقرب من 42% من المبحوثين يعرفون بأنهم يمكن ان يشتكوا الى وحدات الشكاوى الموجودة في المؤسسات الحكومية ضد المسؤولين الذين يهدرون المال العام، وترتفع هذه النسبة بشكل كبير بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة في ظل تباين ملحوظ بناء على الجنس حيث ترتفع النسبة ايضا بشكل واضح بين المبحوثين الذكور عنها بين المبحوثات الاناث.
 - ما يزيد عن 48% من المبحوثين يتقون في قدرة مكتب العمل في الحصول على "حقوقى العمالية" التي لا يمنحها صاحب العمل، وترتفع هذه النسبة بشكل كبير بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة في ظل تباين مبني على الجنس حيث ترتفع النسبة بشكل واضح بين المبحوثين الذكور.
 - 42% من المبحوثين يعرفون بان يمكنهم تقديم شكوى لهيئة مكافحة الفساد في حال تم تعيين موظفين حكوميين دون مسابقات او اعلانات مسبقة، وترتفع هذه النسبة بشكل كبير بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة في ظل تباين بناء على الجنس حيث ترتفع النسبة ايضا بشكل واضح بين المبحوثين الذكور.
 - يعرف ما يقرب من 30% من المبحوثين انه يمكنهم تقديم شكوى الى نظام الشكاوى المركزي التابع الى مجلس الوزراء في حال التعرض لأي انتهاك للحقوق. وترتفع هذه النسبة بشكل كبير بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة وبين المبحوثين الرجال عنها بين المبحوثات النساء.
 - وتراجع نسبة من يعرفون بإمكانية التوجه الى مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية عندما تنتهك أحد الحقوق هذه النسبة الى ما يقل عن 20% من اجمالي المبحوثين، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين في الضفة الغربية بعض الشيء عن مثيلتها في قطاع غزة في ظل تباين بناء على الجنس حيث ترتفع ايضا بشكل واضح بين المبحوثين الذكور.
- جدول (1.4) يعطي صورة تفصيلية عن مدى المعرفة المبحوثين بالآليات الوطنية والدولية لترويج حقوق الانسان وحمايتها
- نتائج وتوصيات:** بناء على نتائج المسح حول المعرفة بالآليات الوطنية والدولية فيمكن القول:

- هنالك ضعف واضح في المعرفة ببعض الآليات المتبعة على المستوى الوطني والدولي للترويج وحماية حقوق الانسان، بين فئة المبحوثين مما يستدعي تصميم وتنفيذ برامج متخصصة في هذا المجال لرفع الوعي حول الآليات.

جدول(1.4): مدى معرفة المبحوثين بالآليات الوطنية والدولية لترويج حقوق الانسان وحمايتها

الجنس		المنطقة				البند	
المجموع	انثى	ذكر	فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية		
59.1	58.7	59.5	59.1	56.5	60.7	اوافق	تستطيع البلديات فصل التيار عن أصحاب المنازل الذين لم يسددوا التزاماتهم بدون الحاجة الى اذن قضائي ولأغراض المصلحة العامة.
1.5	2.6	0.4	1.5	2.0	1.1	لا اعرف	
39.4	38.7	40.1	39.4	41.4	38.2	لا اوافق	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
66.8	65.1	68.5	66.8	62.2	69.6	اوافق	حرمانني من التنقل بسبب الحواجز الإسرائيلية.
0.2	0.0	0.4	0.2	0.4	0.1	لا اعرف	
33.0	34.9	31.1	33.0	37.4	30.3	لا اوافق	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
27.2	22.8	31.5	27.2	27.8	26.9	نعم	سبق وسمعت عن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان "ديوان المظالم".
72.8	77.2	68.5	72.8	72.2	73.1	لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
2.3	1.5	3.1	2.3	1.4	2.9	نعم	تواصلت خلال السنوات السابقة مع الهيئة المستقلة لحقوق الانسان وتقدمت اليها بشكاوى.
97.7	98.5	96.9	97.7	98.6	97.1	لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
52.2	44.7	59.4	52.2	50.1	53.4	نعم	اعرف الجهات الرسمية الحكومية التي يمكن التوجه اليها للشكوى بخصوص حقوقي المنتهكة.
47.8	55.3	40.6	47.8	49.9	46.6	لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
39.3	36.3	42.1	39.3	42.7	37.2	نعم	اعرف المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية التي يمكن التوجه اليها للشكوى بخصوص حقوقي المنتهكة.
60.7	63.7	57.9	60.7	57.3	62.8	لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
35.3	30.3	40.3	35.3	19.7	44.9	نعم	أثق في أن هناك اجراءات واضحة للتقدم بالشكاوي على أحد الجهات القضائية (النيابة والمحاكم واعضاءهم).
64.7	69.7	59.7	64.7	80.3	55.1	لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
41.8	35.7	47.9	41.8	28.4	50.0	نعم	أعرف بأنني يمكنني ان اشتكي الى وحدات الشكاوى الموجودة في المؤسسات الحكومية ضد المسؤولين الذين يهدرون المال العام.
58.2	64.3	52.1	58.2	71.6	50.0	لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
48.4	43.8	52.9	48.4	32.6	58.0	نعم	أثق في قدرة مكتب العمل في الحصول على حقوقي العمالية التي لا يمنحني اياها صاحب العمل.
51.6	56.2	47.1	51.6	67.4	42.0	لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
41.9	31.4	52.2	41.9	27.6	50.7	نعم	أعرف بأنني يمكنني ان أقدم شكوى لهيئة مكافحة الفساد في حال تم تعيين موظفين حكوميين دون مسابقات او اعلانات مسبقة.
58.1	68.6	47.8	58.1	72.4	49.3	لا	
100	100	100	100	100	100	المجموع	

أعرف بأنني يمكنني ان أقدم شكوى الى نظام	نعم	33.6	23.5	29.8	35.0	24.4	29.8
الشكاوى المركزي التابع الى لمجلس الوزراء	لا	66.4	76.5	70.2	65.0	75.6	70.2
في حال تعرضت لأي انتهاك لحقوقي	المجموع	100	100	100	100	100	100
أعرف بإمكانية توجيهي الى مكتب المفوضية	نعم	19.6	18.5	19.2	21.8	16.5	19.2
السامية لحقوق الانسان في الأراضي	لا	80.4	81.5	80.8	78.2	83.5	80.8
الفلسطينية عندما تنتهك أحد حقوقي.	المجموع	100	100	100	100	100	100

5. نتائج المسح: استطلاع الممارسات الفعلية للمواطن الفلسطيني تجاه حقوق الانسان ضمن بيئته

وفيما يخص الممارسات الفعلية للمواطن الفلسطيني تجاه حقوق الانسان ضمن بيئته فجاءت نتائج المسح كالتالي:

- 16% من المبحوثين يعتقدون ان الاخوات او البنات لهن الحق في الحصول على الارث بالتساوي (النصف بالنصف) مع الذكور، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة بشكل واضح وملحوس في ظل تباين مبني على الجنس حيث ترتفع النسبة ايضا بين المبحوثين الذكور عنها بين الإناث.
- بينما ترتفع نسبة الذين يعتقدون بان لأفراد الاسرة الحق في أن يشاركوا في اتخاذ القرار الى 94% من المبحوثين، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية بشكل طفيف في ظل بعض التباين المبني على الجنس حيث ترتفع النسبة بين الإناث المبحوثات عنها بين الذكور.
- 89% من المبحوثين يرحبون بالتعامل مع شخص مختلف معهم في الدين او الانتماء السياسي، في ظل غياب التباين بين المبحوثين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، مع تباين بسيط مبني على الجنس حيث ترتفع النسبة بين المبحوثين الذكور عنها بين المبحوثات الاناث.
- في نفس الوقت، يرى 47% من المبحوثين ان هنالك ضرورة انتماء الافراد الى اية نقابة او جمعية خيرية او احزاب سياسية، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية في ظل غياب التباين المبني على الجنس.
- 71% من المبحوثين يؤيدون خروج التظاهرات او المسيرات الاحتجاجية للمطالبة بالحقوق او ابداء الرأي حول قضايا تمس المجتمع، وترتفع هذه النسبة بين المبحوثين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية بشكل ملحوس في ظل تباين طفيف مبني على الجنس حيث ترتفع النسبة بين المبحوثين الذكور عنها بين المبحوثات الاناث.
- يرى 86% من المبحوثين ان المجتمع يجب ان لا يتسامح مع مرتكب جرائم القتل على خلفية الشرف، وترتفع هذه النسبة بشكل ملحوس بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة في ظل تباين مبني على الجنس حيث ترتفع النسبة بين الإناث المبحوثات عنها بين الذكور.

- يعبر 39% من المبحوثين فقط عن رأيهم وانتمائهم السياسي على وسائل التواصل الاجتماعي دون خوف او قلق من السلطات، وترتفع هذه النسبة بشكل طفيف بين المبحوثين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية ، كما ترتفع النسبة بين المبحوثين الذكور عنها بين الاناث.
- في الوقت الذي تتراجع فيه نسبة من يؤيدون ظاهرة اخذ القانون باليد، وعدم انتظار احكام القانون والمؤسسات القضائية الى 17% من المبحوثين، ويرون انها ظاهرة ايجابية تنعكس على حالة السلم الأهلي في المجتمع ككل، وترتفع هذه النسبة وبشكل ملموس بين المبحوثين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، كما ترتفع النسبة بين المبحوثين الذكور عنها بين المبحوثات الاناث.

يوفر الجدول (1.5) صورة مفصلة عن الممارسات الفعلية للمواطن الفلسطيني تجاه حقوق الانسان ضمن بيئته

نتائج وتوصيات: بناء على نتائج المسح المتعلقة في الممارسات الفعلية للمواطن الفلسطيني تجاه حقوق الانسان فيمكن القول:

- مع وجود ممارسات تدل على تطبيقات ومواقف إيجابية تعبر عن تمسك المواطن الفلسطيني بحقوق الانسان، مثل: الاعتقاد بانه من حق افراد الاسرة المشاركة في اتخاذ القرارات، الترحيب بالتعامل مع شخص مختلف، تأييد خروج المظاهرات للمطالبة بالحقوق، رفض التسامح مع مرتكبي الجرائم بذريعة الشرف، عدم تأييد اخذ القانون باليد،
- هنالك ضعف واضح وعالي جدا في بعض الممارسات الأخرى، مثل الاعتقاد بان من حق المرأة ان ترث مثلها مثل الرجل بالتساوي، او ضرورة انتماء افراد الاسرة للانتماء للنقابات او الأحزاب، التعبير عن الراي السياسي على صفحات التواصل الاجتماعي دون خوف، مما يستدعي تصميم وتنفيذ برامج متخصصة في هذا المجال لرفع الوعي مع التركيز على فئة الاناث.

جدول (1.5): توزيع المبحوثين من حيث الممارسات الفعلية للمواطن الفلسطيني لحقوق الانسان ضمن بيئته

البند		المنطقة			الجنس	
		الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	ذكر	انثى
اعتقد ان اخواتي او بناتي لهم الحق في الحصول على الارث بالتساوي (النصف بالنصف) مع الذكور.	تطبق	21.0	7.5	15.9	17.7	14.1
	لا تطبق	78.1	92.5	83.5	81.8	85.3
	لا اعرف	0.9	0.0	0.6	0.6	0.6
	المجموع	100	100	100	100	100
اعتقد ان لأفراد اسرتي الحق في أن	تطبق	93.2	94.9	93.9	92.7	95.0
						93.9

5.7	4.2	7.3	5.7	5.1	6.1	لا تنطبق	يشاركوني في اتخاذ القرار .
0.4	0.8	0.0	0.4	0.0	0.6	لا اعرف	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
88.5	86.7	90.4	88.5	88.9	88.3	تنطبق	أرحب بالتعامل مع شخص مختلف معي في الدين او الانتماء السياسي.
10.2	12.1	8.4	10.2	10.5	10.1	لا تنطبق	
1.2	1.3	1.2	1.2	0.6	1.6	لا اعرف	
100	100	100	100	100	100	المجموع	أرى ضرورة انتماء الافراد الى اية نقابة او جمعية خيرية او احزاب سياسية.
46.9	46.2	47.6	46.9	54.0	42.5	تنطبق	
49.2	49.7	48.7	49.2	44.3	52.2	لا تنطبق	
4.0	4.2	3.7	4.0	1.7	5.3	لا اعرف	أؤيد خروج التظاهرات او المسيرات الاحتجاجية للمطالبة بالحقوق او ابداء الرأي حول قضايا تمس المجتمع.
100	100	100	100	100	100	المجموع	
70.6	69.4	71.8	70.6	84.7	62.0	تنطبق	
26.9	27.2	26.6	26.9	15.1	34.0	لا تنطبق	أرى ان المجتمع يجب ان لا يتسامح مع مرتكب جرائم القتل على خلفية الشرف.
2.5	3.4	1.6	2.5	0.1	4.0	لا اعرف	
100	100	100	100	100	100	المجموع	
86.3	88.6	84.0	86.3	78.9	90.8	تنطبق	أعبر عن رأي وانتمائي السياسي على وسائل التواصل الاجتماعي دون خوف او قلق من السلطات.
12.2	9.5	14.9	12.2	18.7	8.2	لا تنطبق	
1.5	1.9	1.1	1.5	2.4	1.0	لا اعرف	
100	100	100	100	100	100	المجموع	أؤيد ظاهرة القانون باليد، وعدم انتظار احكام القانون والمؤسسات القضائية، وارى انها ظاهرة ايجابية تنعكس على حالة السلم الأهلي في المجتمع ككل.
39.1	36.8	41.3	39.1	40.3	38.4	تنطبق	
58.9	60.4	57.5	58.9	58.5	59.2	لا تنطبق	
2.0	2.8	1.2	2.0	1.2	2.5	لا اعرف	أؤيد ظاهرة القانون باليد، وعدم انتظار احكام القانون والمؤسسات القضائية، وارى انها ظاهرة ايجابية تنعكس على حالة السلم الأهلي في المجتمع ككل.
100	100	100	100	100	100	المجموع	
16.6	15.1	18.1	16.6	5.1	23.7	تنطبق	
81.8	83.6	80.0	81.8	93.1	74.9	لا تنطبق	أؤيد ظاهرة القانون باليد، وعدم انتظار احكام القانون والمؤسسات القضائية، وارى انها ظاهرة ايجابية تنعكس على حالة السلم الأهلي في المجتمع ككل.
1.6	1.3	1.8	1.6	1.8	1.4	لا اعرف	
100	100	100	100	100	100	المجموع	

توصيات عامة

- ايلاء المزيد من الاهتمام لوسائل جذب المواطنين للمشاركة في ورش العمل التي تقدم فيها محاضرات توعوية بشأن حقوق الانسان وحياته العامة، وتنويع الأدوات والأساليب المستخدمة في التوعية.
- الاستمرار في تنويع وسائل التوعية المختلفة بما فيها أساليب وتكنولوجيا المعلومات الحديثة (مواقع التواصل الاجتماعي).
- فتح النشاطات الجماهيرية امام الجمهور العريض وتوفير سبل المشاركة لتفعيل ممارسة المواطنين لحقوقهم

- استثمار الرغبة المرتفعة لدى المواطنين الفلسطينيين في زيادة معرفتهم ووعيهم بحقوقهم وحياتهم العامة واعتبارها اولوية على غيرها من البرامج التوعوية بالنسبة إليهم في تكثيف برامج التوعية في هذا الجانب
- التنسيق مع وزارة التربية والتعليم والمؤسسات التعليمية لإدماج حقوق الانسان ضمن مناهجها وبرامجها التعليمية.

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

تبين نتائج هذه الدراسة المسحية، ومن خلال كم الأسئلة التي جاء الرد عليها من المستطلعة آراءهم بالإيجاب، ان غالبية الفلسطينيين كبارا واطفالا يتمتعون بدرجة جيدة من الوعي والمعرفة بحقوقهم وحررياتهم العامة، ويدركون ايضا الجهات التي يمكن التوجه اليها في حال انتهكت حقوقهم او تم الاعتداء على حرياتهم العامة، كما وتوضح نتائج المسح ان مستوى أدراك المواطن الفلسطيني لانتهاك حق من حقوقه في حال تعرضه لذلك (او حقوق شخص قريب له) مقبول. كما تبين نتائج المسح ان الممارسات الفعلية للمواطن الفلسطيني لحقوق الانسان ضمن بيئته على مستوى جيد وتترجم لوعيه بحقوقه وحرياته العامة. ومع ذلك فإن الإجابة على بعض الأسئلة والمؤشرات، في استبانات (الكبار والاطفال) أبرزت ضعفا في وعي ومعرفة وممارسة المواطنين الفلسطينيين لبعض الحقوق والحرريات العامة او ببعض جوانبها واشكالها، لعل أبرزها تمثل بالآتي:

1. ضعف الاهتمام بالتدريب وورش التوعية كواحدة من الادوات الرئيسية لرفع المعرفة والوعي بالحقوق والحرريات العامة.
2. ضعف الوعي والمعرفة لدى المواطنين بان من حقهم ممارسة انشطتهم الاقتصادية دون الحاجة الى موافقة الجهات الامنية.
3. ضعف الوعي والمعرفة لدى المواطنين بالحق في الاضراب وانه لا يشترط موافقة الدولة لممارسة الحق في الاضراب. بالإضافة الى ضعف ممارسة المواطنين للحق في التنظيم النقابي وانه لا يشترط موافقة صاحب العمل لممارسة الحق في التنظيم النقابي.
4. ضعف معرفة المواطنين للجهات المختصة بالشكوى واليات الشكاوى الدولية وعلى وجه الخصوص المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الانسان.
5. ضعف المعرفة لدى الاطفال الفلسطينيين بقانون حماية الاحداث وغيره من القوانين والمواثيق الخاصة بالأطفال.
6. ضعف الوعي والمعرفة لدى الاطفال الفلسطينيين بان هنالك اعمال خطيرة ومحظورة العمل فيها للأطفال وفق قانون العمل الفلسطيني، وأيضا بالجهات التي يمكن ان يتوجهوا لها بشكوى عند تعرض حقوقهم لانتهاك.
7. كما أظهرت الدراسة وفي بعض المواضيع تباين جغرافي وتباين على مستوى الجنس

التوصيات:

بناء على النتائج المسحية التي توصلت اليها الدراسة، وتحقيقا للغاية الرئيسية من الدراسة في تحديد البرامج والتدخلات المطلوبة من الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في مجال التوعية في حقوق الانسان وحياته الاساسية، فإننا نوصي الهيئة بالآتي:

1. التركيز على التدريب كواحدة من الادوات الرئيسية لرفع المعرفة والوعي بالحقوق والحريات العامة. لا سيما في الضفة الغربية وللعاملين في القطاع الخاص.
2. جذب المواطنين للمشاركة في ورش العمل التي تقدم فيها محاضرات توعية بشأن حقوق الانسان وحياته العامة. لا سيما بالنسبة لربات البيوت والفئات الاقل تعليما. كاستخدام اساليب المحاضرات الخارجية والتعاقد مع منسقين مناطق قادرين على التحشيد واقناع الناس بالمشاركة في ورش العمل.
3. الاستمرار في تنويع وسائل التوعية المختلفة في الحقوق والحريات العامة بما فيها وسائل التواصل وتكنولوجيا المعلومات الحديثة (مواقع التواصل الاجتماعي).
4. استثمار الرغبة المرتفعة لدى المواطنين في الفلسطينيين في زيادة معرفتهم ووعيهم بحقوقهم وحياتهم العامة واعتبارها اولوية على غيرها من البرامج التوعية في تكثيف الهيئة لبرامج التوعية في هذا الجانب.
5. التنسيق والضغط على وزارة التربية والتعليم لإيلاء مزيد من الاهتمام الرسمي في عملية ادماج مفاهيم حقوق الانسان وحياته العامة ضمن المناهج والبرامج التعليمية.
6. تخصيص برامج ترويج وتوعية خاصة بالتعريف بالهيئة المستقلة لحقوق الانسان بصفتها المؤسسة الرسمية المختصة بقضايا حقوق الانسان وحياته العامة وتشجيع التوجه اليها خصوصا.